«أرض الفيروز» .. نعم للتعمير لا للتهجير

البورصة

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الثالثة عشرة
الاصدار الثانى - العدد ٣٠٤
الأحد
١٢ نوفمبر ٢٠٢٣
٢٨ ربيع الاخر ١٤٤٥

الثمن ٣ جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

الحرب تهدد خطة مصر «الطموحة» لزيادة مليارات «السياحة»

«البنوك الرقمية».. عصر جديد من الخدمات المصرفية

«المؤشر الإسلامى» جاهز للانطلاق فى البورصة

«حياة كريمة» تصل إلى غزة

كابلات الألياف الضوئية تمتد في مكاتب البريد

«التثبيت» شعار البنوك للفائدة على الشهادات والقروض

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام- رأفت كمال

الإخراج الفنى
محمود طلعت - عصام حسنى

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - أسامة محمد
عبدالعزيز عمر - عادل حسن
صفاء أرناؤوط - محمود نبيل
عبد الفتاح فتحي
محمد التهامى - حنان نبيل
دعاء سيد - ياسر جمعة -
محمد ربيع -حنان محمد -
منال عمر-هيثم محمد

التنفيذ
طه حسين

الجمع الإلكترونى
أحمد فوزى - سامح المنوفى

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

«توزيع مؤسسة دار التحرير» الجمهورية

إطلاق المرحلة الثانية بـ ٢٦٢ مليار جنيه وإعادة النازحين بعد دحر الإرهاب..

«أرض الفيروز» .. نعم للتعمير لا للتهجير

كتب – رأفت كمال:

سيناء «أرض الفيروز» هى خط دفاع مصر الأول وأغلى بقعة جغرافية فى أرضها حيث ارتوت بدماء الشهداء من أبناء مصر الأبطال على مدار سنوات طويلة سواء فى الحروب أو فى مواجهات الإرهاب والجماعات المسلحة والتكفيرية، ورغم أن مصر تؤكد مرارًا وتكرارًا أنه لا تفريط فى شبر واحد من سيناء إلا أن مؤامرات وأطماع الأعداء لا تتوقف وتظهر إلى السطح بين الحين والآخر وهذا ما يحدث هذه الأيام بالتزامن مع الحرب الشعواء التى يشنها جيش الاحتلال الإسرائيلى على قطاع غزة وتزايد الحديث عن مشروعات تهجير الفلسطينيين إلى سيناء وتوطينهم بداخلها.

ولأن كل الآراء تؤكد أن تنمية سيناء هى الحل الوحيد لإبعاد الأطماع عنها، فقد حرص الدكتور مصطفى مدبولى رئيس الوزراء منذ أيام على التوجه إلى محافظة شمال سيناء برفقة وفد وزارى وإعلامى وسياسى كبير، وبعث من هناك العديد من الرسائل أبرزها إطلاق المرحلة الثانية لتنمية شمال سيناء وضخ ٣٦٣ مليار جنيه لتنفيذ مشروعات جديدة خلال ٥ سنوات قادمة منها مشروعات تعليمية بـ٨,٧ مليار جنيه ومشروعات صحية بـ ٨,٣ مليار جنيه وتخصيص ١١٥ مليار جنيه لإنشاء وحدات سكنية لأهالى شمال سيناء وإعادة تسكينهم بالمناطق التى اضطروا للخروج منها أثناء مكافحة الإرهاب إضافة إلى تنفيذ ١٣ مشروعًا سياحيًا باستثمارات ٢,٥ مليار جنيه و١٩ مشروعًا فى مجالات أخرى مختلفة بتكلفة ٥٥ مليار جنيه استثمارات.

وقد حظيت سيناء باهتمام خاص من قبل الرئيس عبد الفتاح السيسى منذ عام ٢٠١٤ حيث وضعها على خارطة التنمية الشاملة والاستثمار عن طريق تنفيذ مشروعات قومية وتنموية عملاقة منها إنشاء ١٠٩ مدرسة و٢١ تجمعًا سكنيًا بمناطق رفح والشيخ زويد والعريش و١٤ مشروعًا فى الرعاية الصحية ومشروعات تخص التنمية الصناعية بقيمة ٦,٥ مليار جنيه ومشروعات بنية أساسية وصلت تكلفتها إلى ٦٨ مليار جنيه إضافة إلى إنشاء مدينة العلمين الجديدة كما أن المرحلة المقبلة ستشهد إنشاء قرى سياحية وترفيهية ومارينا لليخوت غرب العريش وإحياء مسار العائلة المقدسة بمنطقة القرما وتطوير كورنيش مدينة العريش والمدخل.

وبلغت جملة الاستثمارات الحكومية بخطة ٢٠٢٢/٢٠٢٣ لتنمية محافظة شمال سيناء ٧,٩ مليار جنيه بنسبة زيادة ٢٧,٤٪ عن خطة ٢٠٢١/٢٠٢٢ تمول الخزانة العامة منها نحو ٨٠٪ بما يعادل ٤ مليارات جنيه ويستحوذ قطاع الزراعة واستصلاح والأراضى على النسبة الأكبر من إجمالى الاستثمارات الحكومية الموجهة لمحافظة شمال سيناء ٢٨٪ يليه قطاع التشييد والبناء بنسبة ٢٢,٦٪ وقطاع الخدمات الأخرى بنحو ١٢,٨٪ ثم قطاعات الصرف الصحى والمياه والتعليم بنسب ٨,١٪ و٧,٩٪ و٧,٦٪.

يقول الدكتور مصطفى بدرة الخبير الاقتصادى أن تدشين المرحلة الثانية لإعمار سيناء يعكس اهتمام الدولة بها ضمن المشروع القومى لتنمية سيناء ٢٠٣٠ وهو مشروع مصرى ووطنى يلغى أى مشاريع أو مطامع أخرى تستهدف هذه المنطقة مشيرًا إلى أن تأخر التنمية فى سيناء جعلها مطمعا لإسرائيل وغيرها رغم أهميتها الاستراتيجية مؤكدًا أن تنمية سيناء اقتصاديًا وسياسيًا واجتماعيًا يحصنها من أى مشروعات تستهدفها لافتًا إلى أن خطط تنمية شمال سيناء والتى بدأت منذ ٩ سنوات مع تولى الرئيس عبد الفتاح السيسى سدة الحكم جيدة حيث تم تخصيص ٧٠٠ مليار جنيه لتنمية سيناء ووضعها على الخريطة الاستثمارية والاقتصادية لكن هذه الخطة تتطلب إجراءات عملية مثل إعادة أهالى سيناء للمناطق التى غادروها بسبب الحرب على الإرهاب خاصة مع قرب انتهاء العمليات.

وأكد الدكتور طه زيدان الخبير الاقتصادى على أهمية الإسراع فى تنمية سيناء من خلال تشجيع القطاع الخاص لإقامة مشروعات صناعية وزراعية وسياحية مع الاهتمام بالتنمية البشرية مشيرًا الى أهمية إقامة مناطق حرة صناعية وتجارية لإحداث تنمية حقيقية لسيناء حيث تعتبر هذه الأنشطة من أفضل الطرق لتحقيق التنمية المستدامة خاصة فيما يخص منطقة شرق قناة السويس والتى تعتبر أحد أهم الممرات المائية العالمية وذلك لارتباطها بالأسواق العالمية وخطوط الملاحة البحرية.

وشدد زيدان على أن الاستثمار الصناعى والتعدينى يجب أن يأخذ أهمية قصوى فى رؤية الدولة لتنمية سيناء نظرًا لاستيعابه عددًا كبيرًا جدًا من العمالة وإنشاء مدن صناعية متخصصة تعتمد على المصادر الطبيعية والخامات الموجودة بها كذلك لا بد أن تهتم الدولة بالاستثمار الزراعى حيث تعتبر سيناء مناسبة للزراعة ولكن بكميات محدودة حيث من الممكن زراعة أكثر من ٦٠٠ ألف فدان بمشروع ترعة السلام كما يمكن الاعتماد على المياه الجوفية والتى تتواجد فى مناطق مختلفة بها.

ولفت زيدان إلى أن سيناء الأولى فى العالم فى مجال السياحة وأحد أهم المجالات ومصادر الدخل القومى لمصر ويوجد بها مقومات الاستثمار السياحي.

خفض مساحته ٢٠٪ يهدد بمضاعفة أسعاره..

الأرز «معمّر» بمخاطر زراعية

كتبت- ياسمين عبد الفتاح

يتعرض القطاع الزراعى للعديد من المخاطر مقارنة بالقطاعات الاقتصادية الأخرى، نظرًا لخصائصة البيئية، مما يؤثر على قرارات الإنتاج والتمويل والتسويق للتركيب المحصولي، ويؤثر على تلبية احتياجات المواطنين؛ لذلك تسعى الدولة إلى الاعتماد على بذور منتجة محليا تحمى المحاصيل من الآفات لمقاومة الأمراض، وتساعد فى خفض أسعار المحاصيل التى وصل حجم استيرادها إلى ٩٨٪ من احتياجات الزراعة بمصر وتكلف الدولة ١٠٢ مليار دولار.

ورغم كافة مجهودات الدولة، قفزت أسعار الأرز فى مصر إلى مستويات غير مسبوقة فى موسم حصاده، بنسبة ٣١٪ خلال الأسبوعين الماضيين، حيث وصل سعر الكيلو إلى ٣٠ جنيها مقابل ٢٣جنيها الشهر الماضي، بجانب عدم تدخل وزارة التموين فى تحديد الأسعار هذا الموسم.

يقول الدكتور صبرى دبوس بمعهد بحوث الزراعية: إنه بعد إقرار مجلس النواب تعديلات قانون الزراعة – منذ أيام- جاء اتجاه الحكومة لحفض مساحة زراعة الأرز من مليون و١٠٠ ألف فدان إلى ٧٢٤ ألف و٢٠٠ فدان اى نسبة انخفاض تصل إلى ٣٠٪، مشيرًا إلى أن القرار أثار قلق أوساط الفلاحين وتجار الأرز، الذين أكدوا بدورهم على أن القرار سيضاعف من سعر المحصول المصرى وبالتالى يؤثر على المزارع والتاجر والمستهلك.

وأوضح «دبوس» أن وزارة الزراعة قامت بزراعة أصناف أرز مبكر النضج يصل نموه إلى ١٢٥ يومًا بدلا من الأصناف الشرهة لاستهلاك المياه، والتى يصل نموها الى ١٦٥ يومًا، مما يوفر٣٠٪ من الاستهلاك المائي، لافتا أنه بدلاً من استهلاك الفدان من المياه ٨٠٠٠ إلى ٨٥٠٠ متر مكعب مياه، أصبح المستهلك من٤٥٠٠ إلى ٥٢٠٠ متر مياه.

وشدد على ضرورة الاهتمام بمحصول الأرز، حيث أنه من المحاصيل الأساسية بمصر إذ يأتى فى المركز الثانى بعد القمح، كما يتم تصديره وتوفير عائدًا كبيرًا من العملة الأجنبية.

من ناحيته.. أكد مصطفى السلطسى رئيس شعبة الأرز باتحاد الصناعات، أن موسم زراعة الأرز حاليًا تعرض إلى إصابات جديدة، حيث ارتفعت أسعار مخلفات الأرز بسبب زيادة أسعار الأعلاف؛ مما جعل الفلاح يتجه إلى تخزينها لبيعها أغلى من ثمنها.

وأشار محمد يعقوب رئيس شعبة المواد الغذائية ببنى سويف، أن أسعار الأرز سجلت تعاملات مرتفعة خلال الفترة الحالية، حيث وصل إلى ١٧ ألف جنيه للطن رفيع الحبة، و١٧,٥٠٠ ألف جنيه عريض الحبة مقارنة بـ١٢ و١٤ ألف طن الشهر الماضي، وتعجب من الزيادة رغم وجود موسم الحصاد والتى وصلت إلى نسبة ٣١٪.

ويقول الحاج جمال ابو حسين رئيس الجمعية التسويقية المحاصيل الزراعية، أنه يوجد حاليًا أزمة تسويق لسلعة الارز نظرًا للزيادة المستمرة فى الأسعار؛ موضحًا أن تجار الجملة يقومون بتخزينه لتحقيق أكبر مكاسب؛ مما خلق أزمة مفتعلة لا مبرر لها.

وأضاف أبو حسين، أن وزارة التموين وضعت ضوابط لتداول الأرز، بإلزام التجار بإخطار قطاع الرقابة والتوزيع ببيان أسبوعى بالكميات المخزنة وسعر البيع للمستهلك، كما تم وضع ضوابط بالنسبة للمستوردين بإخطار القطاع بالكميات المستوردة وأسعار استيرادها وسعر بيعها للمستهلك. ولفت أنه لابد من وضع اسم وعنوان جهة التعبئة والوزن الصافى ومدة الصلاحية ووضعها فى مكان ظاهر على العبوة المعدة للبيع باللغة العربية.

تراجع المستهدف ٥٪ خلال أكتوبر..

الحرب تهدد خطة مصر «الطموحة» لزيادة مليارات «السياحة»

كتب – عبد الفتاح فتحي:

استقبلت مصر ١,٣٣ مليون سائح من ٨٠ دولة فى شهر أكتوبر الماضي، بزيادة قدرها ٨ بالمئة عن أكتوبر من العام الماضي، إلا أن هذا العدد يمثل تراجعًا بنحو ٥ بالمئة مما كانت مصر تستهدفه خلال أكتوبر، وهو أول شهر من العدوان الإسرائيلى على قطاع غزة، فقد كانت التوقعات لهذا الشهر أكثر من ١,٤ مليون سائح.

ومع أن وزير السياحة أحمد عيسى، قلّل من تأثير التصعيد على القطاع السياحي، فإن وكالتى «فيتش» و«ستاندرد آند بورز» للتصنيف الائتماني، قد رسمتا صورة متشائمة فى حال استمرار تلك الحرب.

وقالت «فيتش» فى تقريرها إن «الحرب بين إسرائيل وحماس تشكل مخاطر سلبية كبيرة على السياحة فى مصر، وبالنظر للمخاطر الأمنية والاستقرار الاجتماعي، فإن قرب مصر من الصراع بين إسرائيل وحماس، والتدفق المحتمل للاجئين، يزيد من المخاطر الأمنية، وخاصة فى منطقة سيناء» محذرة من ضربات محتملة على المدى القريب لهذا القطاع.

من جهتها، حدد تقرير «ستاندرد آند بورز» ثلاثة سيناريوهات لآثار الحرب على السياحة فى مصر، الأول يتوقع انخفاضا نسبته ١٠ فى المئة من عائدات السياحة، والثانى ٣٠ فى المئة، والثالث ٧٠ فى المئة، وهى تقديرات سنوية، مبنية على أساس مدة الصراع ودخول أطراف أخرى.

فى حال حدوث السيناريو الأول، ستفقد مصر نحو ١,٢ مليار دولار من إيرادات السياحة، أى ما يعادل نحو ٣,٨ فى المئة من احتياطى النقد الأجنبي، و٠,٣ فى المئة من الناتج المحلى الإجمالي.

أما فى السيناريو الثاني، فقد ترتفع خسائر الدولة فيه إلى ٣,٦ مليار دولار من إيرادات السياحة، أى نحو ١١,٤ فى المئة من احتياطى النقد الأجنبي، و٠,٨ فى المئة من الناتج المحلى الإجمالي.

وفى السيناريو الثالث، يتوقع أن تكون الخسارة فى إيرادات السياحة بنحو ٨,٤ مليار دولار، أى ما يمثل ٢٦,٦ فى المئة من احتياطى النقد الأجنبي، و١,٨ فى المئة من الناتج المحلى الإجمالي.

ويحتل قطاع السياحة ثالث أكبر مصدر للدخل الأجنبى للبلاد بعد الصادرات وتحويلات المصريين العاملين بالخارج، بنسبة تصل إلى ١٥ فى المئة، من الناتج الاقتصادي.

وارتفعت إيرادات السياحة بمعدل ٢٦,٨ فى المئة، خلال العام المالى ٢٠٢٢ – ٢٠٢٣، لتصل إلى ١٣,٦ مليار دولار، مقابل نحو ١٠,٧ مليار دولار فى العام الذى سبقه، بحسب بيان البنك المركزى فى أكتوبر الماضي. كما أظهر البيان ارتفاع عدد السائحين الوافدين إلى مصر خلال العام المذكور بمعدل ٣٥,٦ فى المئة، ليسجل نحو ١٣,٩ مليون سائح.

وتستهدف الحكومة زيادة إيراداتها الدولارية من قطاع السياحة خلال العام المالى الحالى إلى ما بين ١٦ و١٧ مليار دولار، مقابل ١٤ مليار دولار متوقعة بنهاية العام المالى الماضي، وفقا لموازنة المواطن للعام المالى ٢٠٢٣/٢٠٢٤، الصادرة عن وزارة المالية.

وكانت متوسطات إيرادات القطاع فى الأعوام الأخيرة ما بين ١١ إلى ١٢ مليار دولار، طبقاً لما صرّح به رئيس مجلس الوزراء المصري، الدكتور مصطفى مدبولي، فى سبتمبر الماضي.

وتتوقع البلاد زيادة أعداد السائحين العام المقبل إلى ١٨ مليونا. وتستهدف زيادة إيرادات القطاع السياحى من المتوسط المقدّر حالياً بنحو ١٢ مليار دولار سنوياً، إلى ٣٠ مليار دولار سنوياً خلال الأعوام الثلاثة المقبلة.

وقال مدبولي، فى اجتماع المجلس التنسيقى للسياسات النقدية والمالية الأسبوع الماضي، إن الحرب فى غزة خلفت آثارًا سلبية على قطاع السياحة مؤكدا أنّ مصر جزء من العالم، وأيّ اضطراب عالمى يؤثر عليها بشكل أو بآخر.

وشهدت المنشآت السياحية فى مصر إلغاءً لبعض الحجوزات كتأثير مباشر للحرب فى غزة، لكن حجم هذه الإلغاءات اختلف بحسب المنطقة ومن جنسية إلى أخرى. وبحسب النائبة نورا على، رئيسة لجنة السياحة بمجلس النواب، بلغت نسبة إلغاء الحجوزات ٢٥ فى المئة.

لكن الرئيس التنفيذى للهيئة المصرية العامة للتنشيط السياحى عمرو القاضي، يعتقد أن «نسب الإلغاءات السياحية طفيفة للغاية خلال شهر أكتوبر الماضي»، مضيفا أن مصر شهدت خلال الفترة الماضية طلبا قويا على قضاء العطلات فى مصر، خاصة بمناطق البحر الأحمر وبالأقصر وأسوان.

ومع أن القاضى يعتقد أن التوقعات لا تزال كما هى لأعداد السائحين خلال العام عند ١٥ مليون سائح بنهاية ٢٠٢٣، يتوقع إلهامى الزيات رئيس مجلس إدارة «إمكو» للسياحة، انخفاض أعداد السائحين بنهاية العام بنحو ٢٠ فى المئة، وألا تبلغ الدولة الرقم المستهدف.

يجذب سيولة ومستثمرين جدد..

«المؤشر الإسلامى» جاهز للانطلاق فى البورصة

كتب- محمد ربيع :

تسعى البورصة المصرية لإطلاق مؤشر متوافق مع الشريعة الإسلامية خلال النصف الأول من ٢٠٢٤، فى إطار سعيها لجذب مستثمرين جدد لسوق المال. وقال رئيس مجلس إدارة البورصة، أحمد الشيخ، إن المؤشر الجديد سيتضمن أسهم الشركات التى تتلائم أنشطتها وأوضاعها المالية والمحاسبية مع أحكام الشريعة الإسلامية، وسيتم اختيارها من قبل لجنة الرقابة الشرعية فى الهيئة العامة للرقابة المالية.

وأكد خبراء بأسواق المال فى تصريحات خاصة لـ«البورصجية»، أهمية المؤشر الإسلامى الذى تستعد البورصة لإطلاقه بحلول النصف الأول من العام المقبل فى جذب سيولة جديدة من أموال المؤسسات والصناديق الاستثمارية التى تبحث عن أدوات متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية، موضحين أن هذه الأسهم ستكون جاذبة لأموال ومستثمرين جدد يركزون على أسهم بعينها.

وأشار محمد سعيد، خبير أسواق المال، إلى أن إطلاق مؤشر متوافق مع الشريعة الإسلامية، يساعد على تنشيط السوق وجذب شريحة جديدة من المستثمرين، الأمر الذى يساهم فى تنويع شرائح المستثمرين داخل السوق المالية، مؤكدًا أن وجود مؤشر يضم أسهمًا تتوافق مع الشريعة الإسلامية، هو أمر جيد ويعمل على تنويع الأدوات المالية.

وأوضح «سعيد» أن مدى جاذبية المؤشر للمستثمرين سيتوقف على المعايير والمنهجية، مضيفًا أن نسبة الاقتراض للشركات التى ستتضم لا بد ألا تتخطى نسبة الـ٣٠٪ من القيمة السوقية لأسهم الشركة، فضلا عن ألا يكون من أهدافها التعامل الربوي، أو الاتجار فى الخمور، أو منتجات الخنزير ونحوه من المحرمات. ولفت إلى أنه يجب عدم تجاوز إجمالى المبالغ المقترضة بالربا نسبة ٣٠٪ من القيمة السوقية لمجموع أسهم الشركة، وعدم تجاوز الإيراد المحرم نسبة ٥٪ من إجمالى إيرادات الشركة التى ستنضم إلى المؤشر الجديد، متوقعًا أن بعض القطاعات ستكون أقل تمثيلاً بالمؤشر الإسلامى مثل البنوك والصناعات الثقيلة لوجود نسب اقتراض كبيرة بها.

محمد سعيد

فيما أكد عبدالله بركات، خبير أسواق المال، أن اختيار الأسهم المكونة للمؤشر الجديد سيكون وفقًا لضوابط الإقراض، التى يجب ألا تزيد فى الشركة المرشحة للانضمام إلى المؤشر على نسبة محددة، مضيفًا أن العرب وخاصة دول الخليج وشريحة كبيرة من المستثمرين المحليين سيجدون فى هذا المؤشر وعاء جيد لاستثمار أموالهم باطمئنان وأمان.

عبدالله بركات

كما أكد «بركات» أن طرح هذا المؤشر فى السوق لن يؤثر على باقى الأسهم فى كل الأحوال، مشيرًا أن المستثمرين الأجانب سيكون لهم دور كبير فى شراء أسهم المؤشر المزمع إطلاقه، رغم أن الهدف الأخلاقى لا يكون عامل جذب لهم، لكن ستكون وجهتهم ناحية الأداء الأكثر ربحية، والدليل على ذلك استثمارهم فى الصكوك الإسلامية.

وشدد على أن الكثير من المؤسسات المالية العربية تبحث عن أسهم تتوافق مع الشريعة الإسلامية، وأن حجم هذا الاقتصاد نما بقدر كبير خلال الفترة الماضية، ومن ثم تحتاج هذه الأموال باستمرار إلى أوعية ادخارية تحقق أرباحًا، مشيرًا إلى أن الكثير من المؤسسات والمستثمرين المحليين يبحثون عن الاستثمارات الآمنة، وفقًا لمعايير الشريعة الإسلامية، وهو ما نلمسه فى بنك فيصل الإسلامى ومصرف أبو ظبى الإسلامي، اللذين قد يكونان أول الأسهم المكونة للمؤشر الجديد.

ورأى أحمد السيد، خبير أسواق المال، أن هناك عدة شروط لاختيار السهم المكون للمؤشر الجديد، أهمها أن يكون نشاط الشركة إنتاجيًا وفق المتطلبات الشرعية، وأن يعمل باستمرار على إعادة استثمار أمواله فى أصول إنتاجية، دون اللجوء إلى البنوك، وهذا يتوافر فى النشاط الغذائى والدوائي.

وقال «السيد»، إن المؤشر المزمع إطلاقه فى النصف الأول من ٢٠٢٤ سيكون جاذبًا لفئة محدودة من المستثمرين الذين يهتمون بالاستثمار فى الشركات التى تتطابق مع الشريعة الإسلامية دون غيرها، ما يجعله غير مؤثر على المؤشرات الأخرى، مضيفًا أن هذا المؤشر سيكون ذا تأثير إيجابى وفعال للفئة المستهدفة.

وأوضح أن وجود مؤشر يضم الأسهم للشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية خطوة مهمة ومفيدة لسوق المال المصرى كان بحاجة إليها منذ فترة، لافتا إلى أن إطلاق المؤشر الجديد من قبل البورصة المصرية، سيسهم فى جذب عدد كبير من المستثمرين المهتمين بالاستثمار فى هذا النوع، خاصة وأن أعدادهم فى تزايد مستمر؛ حيث ستوفر أمامهم جميع الشركات المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، ما سيوفر لهم اختيار ما يحتاجونه.

وتوقع أن المؤشر الجديد لن يشهد المؤشر زخمًا من قبل المستثمرين، كما أنه لن يؤثر على المؤشرات الأخرى، مرجحًا أن تشكل الشركات المتوقع إدراجها بالمؤشر نسبة قليلة جدًا؛ نظرًا إلى اعتماد الشركات على التمويلات والقروض بنسب أكبر من المسموح بها لتكون الشركة متوافقة مع الشريعة الإسلامية.

أعلى مستوى للفائدة منذ ٢٢ عامًا..

شبح «ركود ٢٠٠٨» يطارد الاقتصاد الأمريكى

كتب- محمود نبيل:

يواجه الاقتصاد الأمريكى معضلة جديدة مع وصول أسعار الفائدة إلى أعلى مستوياتها منذ ٢٢ عامًا، وهو ما يُمثّل أحد أهم المعطيات التى تقود الاقتصاديين إلى نتائج حتمية تُفيد باتجاه سوق العمل ومستويات الإنفاق إلى الانخفاض بشكل ملحوظ خلال الأشهر المقبلة.

وعلى الرغم من أن سوق العمل فى الولايات المتحدة تباطأت وتيرته السريعة التى حققها فى عامى ٢٠٢١ و٢٠٢٢، وتحديدًا بعد التعافى من جائحة فيروس كورونا المستجد «كوفيد – ١٩»، فإنه لا يزال فى حالة عامة جيدة.

وأوضح التقرير الرابط الرئيسى بين مستويات الإنفاق وانخفاض معدلات التوظيف، والذى يتمحور بشكل رئيسى حول تأثير قلة الإنفاق على مقدار الأموال الموجودة لدى الشركات، وهو ما يؤثر بشكل مباشر فى مقدار الأموال التى تُدفع كرواتب للموظفين، الأمر الذى يدفعها للبدء فى تسريح الموظفين، لا سيما حال تقلص أرباحها.

وفى السياق ذاته، يرى اقتصاديون أن سوق العمل القوى كان مُحفّزا للإنفاق الاستهلاكى القوي، فى حين يقول آخرون إن أصحاب العمل تمكنوا من توظيف أعداد كبيرة على وجه التحديد بسبب الطلب الاستهلاكى القوي.

وخلال تقرير لشبكة «سى إن إن» الأمريكية، استعرض المعطيات الاقتصادية ومؤشرات إجمالية لحالة السوق فى الولايات المتحدة خلال الأشهر الماضية، أكد شانون سيري، الخبير الاقتصادى فى «ويلز فارجو»، أنه من الصعب تحديد الطرف الأسرع انهيارًا من بين سوق التوظيف ومعدلات الإنفاق، ولكنّه يرجح أن يكون بداية ظهور مؤشرات الانخفاض فى الوظائف.

وقال سيري: «إن اعتدال سوق العمل يمكن أن يتسبب فى تباطؤ الدخل وأن يصبح المستهلكون أقل ثقة فى وضعهم الوظيفي، مما يؤثر عادة على الإنفاق، ومع تباطؤ الطلب، سيكون هناك تسريح للعمال».

ووفقًا لما ورد فى تقرير الشبكة الأمريكية، يمثل الإنفاق الاستهلاكى حوالى ٧٠٪ من الناتج الاقتصادى الأمريكي، ولذلك فهو يبقى عاملًا أساسيًا فى قياس صحة الاقتصاد الأمريكى واتجاهه.

ويرى أصحاب العمل أن ظهور ١٥٠ ألف وظيفة جديدة فى أكتوبر، وهى زيادة أقل بكثير من ٢٩٧ ألف وظيفة فى سبتمبر، تظل أعلى بكثير من الحد الأدنى من الوظائف اللازمة لمواكبة النمو السكاني، والتى تتراوح ما بين ٧٠ ألف و١٠٠ ألف، وهو ما يعنى أن البطالة لا تزال منخفضة، لا سيما وأن فرص العمل عند مستويات مرتفعة تاريخيًا.

ومن شأن هذا المستوى التوظيفي، أن يُصعّب من مهام الاقتصاديين المختصين فى الوصول إلى نتيجة حتمية حول هوية الطرف الأكثر تأثرًا بانخفاض الإنفاق الناتج عن ارتفاع معدل الفائدة.

واستعرض تقرير «سى إن إن» عددًا من العوامل الدقيقة التى تجعل من الصعب تحديد ما إذا كان الإنفاق أو التوظيف سيضعف أولًا، مثل تأثيرات المدخرات الناجمة عن الجائحة والتى قد لا يزال بعض الأمريكيين من ذوى الدخل المرتفع يمتلكونها، واستمرار الطلب المنخفض على بعض السلع والخدمات، ومدى اتساع نطاق الاقتصاد الاقتصادي.

ويرى لوك تيلي، كبير الاقتصاديين فى شركة «ويلمنجتون ترست» للاستثمارات الاستشارية، خلال حديثه لشبكة «سى إن إن»، أن أول سقوط أدى إلى الركود الكبير فى عام ٢٠٠٨، كان ناتجًا عن أزمة الإسكان، والتى أثّرت بدورها على الإنفاق.

وأضاف تيلي: «إن قصة الدجاجة والبيضة يمكن أن تختلف من حالة إلى أخرى، وخلال تلك الفترة، كان الإنفاق الاستهلاكى مدفوعًا بشكل كبير بأسهم المساكن خلال العامين اللذين سبقا الأزمة».

وبالعودة إلى هذه الفترة، فإن الشركات لم تبدأ فى التخلص من الوظائف بشكل مستمر حتى مطلع عام ٢٠٠٨، وهو الوقت الذى بدأ فيه الركود رسميًا، وفقًا للمكتب الوطنى للبحوث الاقتصادية.

فيما رأى تيلي: أن «الشركات التى تواجه بيئة أكثر صرامة سيتجه بها الحال إلى خفض الوظائف، ثم سيلحق ذلك تخفيضات فى الإنفاق».

ويمكن القول، إن وضع الاقتصاد الأمريكى فى الوقت الحالي، يختلف بشكل كامل عن حالة الركود التى شهدها عام ٢٠٠٨، كونه لا يزال يتعامل مع تداعيات الاضطراب الهائل الناجم عن جائحة «كوفيد – ١٩»، والتى بدورها تخلق مزيدًا من الصعوبات والعراقيل فى سبيل التغلب على أزمات الإنفاق ومستويات الوظائف.

مواجهة عقبات «الشركات المقيدة» أمام التصدير للاتحاد الأوروبى

كتب- أحمد عبدالمنعم:

قال أحمد الشيخ رئيس البورصة المصرية، إن البورصة عملت على البحث عن العقبات المحتملة للشركات المقيدة المعنية بالتصدير لدول الاتحاد الأوروبي، والتى تزايد اهتمامها بالاستدامة البيئية ومكافحة تغير المناخ مما يتعين على الشركات الانتقال إلى اقتصادات منخفضة الكربون ومستقبل أكثر استدامة.

وأضاف رئيس البورصة، أن الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، تمثل «CBAM» وهو ما يعنى مزيجًا من التحديات والفرص على حدٍ سواء، فمن ناحية قد يؤدى عدم الاستجابة لهذه المتطلبات إلى فرض رسوم ضريبية إضافية على السلع المُصدرة لدول الاتحاد الأوروبي، ومن ناحية أخرى فإنها تمثل فرصة للشركات التى اعتمدت بالفعل ممارسات وتقنيات مستدامة، لأنها قد تكتسب ميزة تنافسية فى السوق العالمية.

وأكد اهتمام البورصة المصرية دعم الشركات المقيدة فى اجتياز تلك التحديات، ويعد هذا الحدث بمثابة منصة للحوار والتعلم، كما تشجع البورصة على التعاون وتبادل أفضل الممارسات والخبرات بين كافة أطراف السوق لمعالجة التحديات والاستفادة من الفرص التى توفرها آليه «CBAM».

وعقدت البورصة المصرية، والمركز الإقليمى للتمويل المستدام (التابع للهيئة العامة للرقابة المالية)، فاعلية لتوعية الشركات المقيد لها أوراق مالية فى البورصة بآلية تعديل الحدود الكربونية وتأثيرها على السوق.

يأتى ذلك فى إطار حرص البورصة المصرية على التواصل البناء مع الشركات المقيدة، وإيماناً بدور البورصة فى رفع وعى السوق وتنمية مهارات الكوادر العاملة فيه للتعامل مع أحدث وأهم الملفات التى يمكن أن تؤثر على أدائه، وشارك فى الفاعلية ٢٠ من قيادات أغلب الشركات المستهدفة.

وتهدف آلية «CBAM» إلى معالجة مشكلة تسرب الكربون، والتى تحدث عندما تنقل الشركات خطوط إنتاجها إلى بلدان ذات أنظمة تشريعية ورقابية أقل صرامة فيما يتعلق بملف الانبعاثات الكربونية لتجنب التكاليف الإضافية المتمثلة فى الرسوم الضريبية المُقررة على تلك الانبعاثات، وتعمل تلك الآلية على خلق فرص متكافئة من خلال فرض تسعير للانبعاثات الكربونية المُضمنة على سلع القطاعات الأكثر تلويثاً وهى (الأسمنت والألومنيوم والحديد والصلب والأسمدة والكهرباء والهيدروجين) مما يضمن التزام جميع المنتجات المحلية والمستوردة بمعايير بيئية مماثلة.

عبر زيادة رؤوس الأموال للتوسع بالسوق..

البورصة تمد يدها للشركات المحلية للاستفادة من المقاطعة

كتبت- حنان محمد:

ساهمت حملات المقاطعة فى مصر عن ظهور عدد من الشركات المحلية، والتى اتجهت لزيادة المبيعات وطرح منتجات جديدة وتأسيس خطوط إنتاج لتلبية الطلب المتزايد الذى ارتفع بمعدلات تصل إلى ٤٠٪.

وعن تأثير المقاطعه على الشركات المصرية المدرجه بالبورصة رأى خبراء سوق المال أن معظم المنتجات المدرجه فى المقاطعه ليس لها علاقه مباشرة مؤثرة بالشركات المدرجه بالبورصة.

وأشاروا إلى ان المقاطعه قد يكون لها تأثير إيجابى على بعض الشركات فى حال ايجاد منتج بديل مصرى خالص واستغلال البورصة فى زيادة رؤوس الأموال للتوسع بالسوق.

قال أحمد مرتضى خبير سوق المال إن المقاطعه لم يكن لها تأثير سلبى على الشركات المدرجة، حيث أن معظم المنتجات المدرجة فى المقاطعة ليس لها علاقه مباشرة مؤثرة بالشركات المدرجه بالبورصة.

وأشار إلى إنه يمكن القول أن المقاطعة قد يكون لها تأثير إيجابى على بعض الشركات فى حال نجاح الصانع المصرى فى إيجاد منتج بديل مصرى خالص واستغلال البورصة فى زيادة رؤوس الأموال للتوسع بالسوق والوقت الحالى مناسب خاصه فى ظل وجود أحجام تداول جيدة، لأن من المتوقع بعد الانتهاء من التوترات الجيوسياسيه الحالية ان يعود الطلب تدريجيا

مره على منتجات المقاطعه وبالتالى يجب استغلال الحدث فى تحسين جودة المنتج المصرى إعمالا بمبدأ «الحاجة أم الاختراع».

وعن القطاعات المتوقع أن يكون لها أداء إيجابى الفترة المقبله رأى أن قطاع الخدمات الماليه والتكنولوجيا والادويه والإسكان من القطاعات المتوقع نشاطها.

ومن جهته أوضح أيمن الزيات خبير سوق المال أن حملات المقاطعة والتى انتشرت اخيرا بسبب الحرب على غزه من قبل الكيان الإسرائيلى المحتل سوف تستفيد الشركات المصريه أو البديل المصرى لاى منتج يتم مقاطعته.

وأضاف إن أغلب الشركات المستفيدة غير مقيده بالبورصة ممكن لسبب أنها شركة عائلية أو لا ترغب فى القيد بالبورصة حتى لا تكون ملزمه بنشر قوائم مالية أو تلتزم بالشفافية الإفصاح وحتى تستفيد الشركات المصرية من المقاطعة، وأشار إلى أنه لا بد أن تهتم بأن تكون جوده المنتج عاليه وأن تنشأ خطوط إنتاج جديدة وتعمل على تدريب الكوادر البشرية خاصة المنتجات الغذائية زتستعد أن تقيد بالبورصة حتى تستفيد من فرص التمويل اللازم لها من أجل التوسعات للخطط الجديدة وتكون مثل الشركات التى قيدت مثل جهينة ودومتى وايديتا وكانت فى السابق شركات عائليه والأن أصبحت شركات كبيرة برؤوس أموال كبيرة.

استحواذ «الأهلى ومصر» على 50.5 % من «مبادرة التمويل العقارى»

كتبت- منال عمر

ارتفعت التمويلات المقدمة فى مبادرة التمويل العقارى لشريحة محدودى الدخل إلى نحو ٦٣,٩ مليار جنيه بنهاية أكتوبر الماضى بعدد ٥٣٦,٢ ألف عميل، وفق بيانات صادرة من صندوق ضمان للتمويل العقاري.

ويشارك فى مبادرة التمويل العقارى ذات الفائدة المدعمة ٧٪ و٣٪ لشريحة محدودى الدخل ٢٢ بنكا بحجم تمويلات مقدمة منها بلغت نحو ٦١,٥٤ مليار جنيه وتستحوذ على نسبة ٩٦,٣٪ من إجمالى القروض المقدمة فيها بعدد ٥١٦,٩٦ ألف مستفيد.

كما يشارك ٨ شركات للتمويل العقارى بحجم تمويلات تبلغ نحو ٢,٣٦ مليار جنيه بعدد ١٩,٢٢٧ ألف مستفيد بنسبة استحواذ لا تتجاوز ٢,٤٪ من إجمالى التمويلات بالمبادرة.

ويستحوذ بنكا الأهلى ومصر أكبر بنكين حكوميين على حصة ٥٠,٥٪ من إجمالى التمويلات المقدمة فى مبادرة التمويل العقارى بنهاية أكتوبر الماضى حيث ضخ الأول تمويلات بنحو ١٦,٨٢ مليار جنيه بعدد ١٤٢ ألف مستفيد فما ضخ الثانى تمويلات بنحو ١٥,٥ مليار جنيه بعدد ١٢٥ ألف مستفيد.

ومنذ ٢٠١٥ بدأت البنوك تمويل مبادرة التمويل العقارى لشريحة محدودى الدخل بعد إطلاقها من البنك المركزى بسعر فائدة مدعم ٧٪ سنويا على أساس متناقص، قبل أن يطلق البنك مبادرة جديدة قبل عامين لشريحة محدودى ومتوسطى الدخل بسعر فائدة ٣٪ سنويا على أساس متناقص.

كان مجلس الوزراء أعلن فى نوفمبر الماضى نقل دعم المبادرة ذات الفائدة ٣٪ لشريحة محدودى ومتوسطى الدخل من البنك المركزى إلى وزارة الإسكان وهيئة المجتمعات العمرانية ضمن ٥ مبادرات تم نقل دعم الفائدة عليها لجهات مختلفة من الحكومة حسب نوع كل مبادرة.

بعد قرار «المركزى» الأخير..

«التثبيت» شعار البنوك للفائدة على الشهادات والقروض

كتبت- منال عمر:

أبقت البنوك على سعر الفائدة المقدمة على القروض الشخصية وشهادات الادخار دون تغيير تماشيا مع قرار البنك المركزى بتثبيت سعر الفائدة فى آخر اجتماع للجنة السياسة النقدية المسؤولة عن سعر الفائدة عند مستوى ١٩,٢٥ للإيداع و٢٠,٢٥٪ للإقراض.

وقال أحد مسؤولى إدارات الخزانة والمعاملات الدولية فى أحد البنوك، إن تثبيت المركزى للفائدة سيسهم فى إبقاء البنوك على نفس معدل العائد على شهادات الادخار والودائع والقروض بين البنوك المنافسة دون تغيير.

وأوضح أن طرح شهادات جديدة بأسعار فائدة مرتفعة بعد تثبيت المركزى للفائدة سيتوقف على حسب حالة كل بنك فى مدى احتياجه لمدخرات جديدة لتعزيز مستويات السيولة لديه، أو الحفاظ على عملائه الحاليين وأسعار الفائدة فى البنوك المنافسة.

اولا- القرض الشخصي:

القرض الشخصى يعد من أهم برامج التمويلية المقدمة من البنوك للعملاء وذلك لزيادة الطلب عليها وسهولة الحصول عليه نقدا وبسعر فائدة ومصروفات إدارية تقل عن برامج القروض الأخرى.

وتتنافس البنوك على القرض الشخصى المقدم للعملاء على مستوى قيمة القرض وسعر الفائدة وفترة السداد من خلال برامج مختلفة تحويل الراتب أو قسط القرض على البنك، أو أوعية ادخار بالبنك.

وتتراوح سعر الفائدة على القرض الشخصى بين البنوك عند ٢٢٪ و٢٥٪ سنويا على أساس متناقص حسب حالة كل عميل.

وقيمة القرض الشخصى تصل إلى ٣ ملايين جنيه و٥ ملايين جنيه فى بعض البنوك وذلك حسب سياسة كل بنك وقيمة الدخل الشهرى للعميل.

فترة سداد قسط القرض تصل إلى ١٥ عاما فى بعض البنوك بشرط لا يزيد سن العميل عن ٦٥ عاما عند سداد آخر قسط من القرض.

ثانيا- شهادات الادخار

وتقدم البنوك أسعار عائد على الشهادات الثلاثية للعائد الثابت التى تعد أكثر طلبا بين العملاء بمعدل يصل إلى ١٩٪ سنويا ويصرف العائد شهريا مثل القائمة فى بعض البنوك منها الأهلى ومصر أكبر بنكين على مستوى القطاع المصرفي.

ونقدم فى السطور التالية تفاصيل الشهادات مرتفعة العائد فى ١٦ بنكا.

البنك الأهلى المصري

– الشهادة (البلاتينية) للعائد الثابت أجل ٣ سنوات: بسعر فائدة سنوى ١٩٪ يصرف شهرياً، ويبدأ الحد الأدنى لشرائها من أول ألف جنيه ومضاعفاته.

بنك مصر

– شهادة (القمة) أجل ٣ سنوات (للعائد الثابت): بسعر فائدة سنوى ١٩٪ يصرف شهرياً، ويبدأ الحد الأدنى لشرائها من أول ألف جنيه ومضاعفاته.

بنك القاهرة

– شهادة ثلاثية: بسعر فائدة سنوى ١٩٪ يصرف العائد شهرياً، ويبدأ الحد الأدنى لشرائها من مليون جنيه ثم مضاعفات الألف جنيه.

– شهادة أجل ٣ سنوات: بسعر فائدة ١٨٪ ويصرف العائد شهريا، ويبدأ الحد الأدنى لشرائها من أول ١٠٠ ألف جنيه، ثم مضاعفات الألف جنيه.

– شهادة ثلاثية: بسعر فائدة ١٧٪ ويصرف العائد شهريا، ويبدأ شراؤها من أول ١٠ آلاف جنيه، ثم مضاعفات الألف جنيه.

البنك الأهلى الكويتي

– شهادة ثلاثية للعائد الثابت: بسعر فائدة ١٨٪ سنويا ويصرف العائد شهريا، و١٩,٢٥٪ يصرف العائد ربع سنويا ويبدأ بيعها من أول ألف جنيه ومضاعفاته.

– شهادة ثلاثية أخرى: بدورية صرف عائد شهرى أيضا بسعر فائدة سنوى ١٩٪ لكن يبدأ بيعها من أول ٥٠٠ ألف جنيه.

البنك التجارى الدولى (CIB)

– الشهادة الثلاثية (Premium) للعائد الثابت: بسعر فائدة ١٨٪ سنوياً ويصرف العائد شهرياً، ويتيح البنك بيع الشهادة من أول مليون جنيه كحد أدنى ثم مضاعفات الألف جنيه.

– الشهادة الثلاثية (Plus) للعائد الثابت: بنسبة فائدة ١٧,٥٪ سنويا ويصرف العائد شهرياً، ويتيح البنك بيع الشهادة من أول ٥٠٠ ألف جنيه كحد أدنى ومضاعفات الألف جنيه.

– الشهادة الثلاثية (Prime) للعائد الثابت: بسعر فائدة ١٧٪ سنوياً ويصرف العائد شهرياً، ويتيح البنك بيع الشهادة من أول ٥٠ ألف جنيه كحد أدنى ومضاعفات الألف جنيه.

بنك المشرق

– الشهادة الثلاثية ذات آجال ٣ سنوات: سجل سعر الفائدة السنوى ١٩,٥٪ يصرف العائد شهريا، ويبدأ شراؤها من أول ألف جنيه ومضاعفاته، وهى الشهادة صاحبة العائد الأعلى على مستوى البنوك.

بنك QNB الأهلي

– شهادة «أوائل QNB»: بسعر فائدة ١٩٪ يصرف العائد شهرياً، و١٩,١٠٪ يصرف بشكل ربع سنوي، و١٩,٢٥٪ يصرف سنويًا، ويبدأ شراؤها من أول ١٠ آلاف جنيه، ومضاعفات الألف جنيه.

البنك الزراعى المصري

– شهادة «الخير» الثلاثية: بسعر فائدة سنوى ١٩٪ يصرف العائد شهريا، و١٩,٥٪ يصرف بشكل نصف سنوي، ويبدأ شراؤها من أول ألف جنيه.

بنك البركة

– شهادة ادخار ذات أجل ٣ سنوات (متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية): بعائد متغير مرتفع لا يقل عن ١٩٪ سنويا ويصرف العائد شهرياً، ويبدأ شراؤها من أول ألف جنيه.

المصرف المتحد

– شهادة «النخبة الاستثمارية» ذات أجل ٣ سنوات متغيرة العائد: بسعر فائدة سنوى ١٩٪

يصرف شهريا متوافقة مع أحكام الشريعة ومتاحة للأفراد الطبيعيين، وتبدأ الاستثمارات فى الشهادة من ألف جنيه ومضاعفاتها، وتتيح إمكانية الحصول على تمويل متوافق مع أحكام الشريعة بضمان الشهادة.

البنك المصرى الخليجى (EGBank)

– شهادة ذات أجل ٣ سنوات للعائد الثابت: بسعر فائدة سنوى ١٩٪ ويصرف العائد شهرياً.

بنك HSBC مصر

– شهادة ثلاثية للعائد الثابت: بسعر فائدة سنوى ١٧,٢٥٪ ويصرف العائد شهرياً، ويبدأ بيع الشهادة من أول ١٠ آلاف جنيه كحد أدنى، ومضاعفات الألف جنيه.

بنك الإمارات دبى الوطنى مصر

– شهادة ادخار ثلاثية: بسعر فائدة سنوى ١٨٪ يصرف العائد شهرياً، و١٨,٢٥٪ يصرف العائد بشكل ربع سنوي، و١٨,٥٪ بدورية صرف عائد سنوية، ويبلغ الحد الأدنى لشرائها ١٠٠ ألف جنيه، ثم مضاعفات الألف جنيه.

ميد بنك

الشهادة الثلاثية: بسعر فائدة سنوى ١٨٪ ويصرف العائد شهريا مقدما، ويبدأ الحد الأدنى لشرائها ٥ آلاف جنيه.

بنك الإسكندرية

– شهادة ثلاثية: بسعر فائدة سنوى ١٨٪ يصرف العائد شهرياً، ويبدأ الحد الأدنى للشراء من ٥٠٠ ألف جنيه، كما يبيع شهادة من أول ألف جنيه لكن بسعر فائدة منخفض.

البنك المركزى يسمح بفتح حسابات دون الذهاب للبنوك

ياسر جمعه

التقى محمد هنو، رئيس مجلس إدارة جمعية رجال أعمال إسكندرية، شريف لقمان، وكيل محافظ البنك للشمول المالى وعددا من ممثلى البنك المركزي، لبحث المعوقات والتحديات التى تواجه مجتمع الأعمال خاصة التى تتعلق بالتعاملات البنكية، فضلًا عن مناقشة بعض الموضوعات التى تهم مشروع الإقراض، وتم عرض التحديات وبحث المعوقات لإيجاد الحلول المناسبة.

من جانبهم، أوضح مسئولو البنك المركزي، أن البنك يسعى للتوسع فى الخدمات الإلكترونية وسينتهى من إتمام استمارة تعريف العميل إلكترونياً خلال الفترة المقبلة، ومن المتوقع أن يتم ذلك فى النصف الأول من العام المقبل، وسيسمح ذلك للمتعاملين فتح حسابات دون الذهاب إلى البنك.

ووعد شريف لقمان، وكيل محافظ البنك للشمول المالي، بالنظر فى الطلبات الخاصة بتقصير مدة وإجراءات الحصول على ائتمان عبر متابعة تلك المؤشرات والعمل على تحسينها، لافتا إلى أن المؤشرات الحالية توضح أنه قد تم خفض تلك المدة، أيضاً تم الانتهاء من اشتراطات ترخيص البنوك من المستوى الثاني، مما سيساعد على الشمول المالى وحصول الشركات الصغيرة والمتوسطة على ائتمان.

كما وعد ممثلو البنك، بحل مشكلة عدم توفر كروت ميزة التى تواجه مشروع الإقراض أحيانا، وكذلك مشكلة عدم توفر إمكانية التحويلات الالكترونية إلى الكروت فى بعض البنوك والتى تحمل مشروع الإقراض أعباء إدارية.

«بنك مصر» يسجل التدشين الأول ومنافسة كبيرة على الرخص..

«البنوك الرقمية».. عصر جديد من الخدمات المصرفية

كتب: ياسر جمعه

السوق المصرية تترقب انطلاق التجربة المصرفية الجديدة للبنوك الرقمية، وهى تجربة تدشين نموذج البنوك الرقمية لأول مرة فى القطاع المصرفى المصري، حيث تم الاستعداد لهذا النموذج على مدار سنوات من الإعداد والتجهيز وبناء القدرات الرقمية وتأهيل الكوادر البشرية والبنية التحتية التكنولوجية اللازمة، ويعد الهدف من هذا الكيان الواعد هو ضمان خروج منظومة مصرفية متطورة وآمنة وتواكب أحدث النظم المصرفية العالمية.

وبدأت البنوك المصرية العمل بشكل مكثف على تطوير البنية التحتية اللازمة لإنشاء البنوك الرقمية منذ عام ٢٠٢٠، وذلك فى ظل انتشار جائحة كورونا والظروف الناجمة عنها التى جعلت التحول إلى البنوك الرقمية ضرورة وبناءً على ذلك، قامت البنوك العاملة فى السوق بزيادة الاستثمارات وتعزيز التعاون مع شركات التكنولوجيا لإنشاء كيان رقمى متكامل للبنوك الرقمية تعمل بشكل كامل بدون تدخل بشري.

اتخذ البنك المركزى المصرى خطوات مهمة فى هذا الصدد، حيث تم إصدار قانون البنك المركزى والجهاز المصرفى المعروف بـ «قانون البنوك الجديد» في عام ٢٠٢٠، وقد تضمن هذا القانون فصلاً كاملاً لنظم الدفع الإلكترونية ووضع العديد من الضوابط المتعلقة بالتحول الرقمى والتكنولوجيا المالية، هذه الخطوة شجعت البنوك على المضى قدمًا فى إنشاء البنوك الرقمية، والتى من المتوقع أن تبدأ عملياتها فى مطلع عام ٢٠٢٤.

وفى يوليو ٢٠٢٣، أصدر البنك المركزى المصرى قواعد لترخيص وتسجيل البنوك الرقمية والرقابة والإشراف عليها تعد هذه خطوة هامة تواكب التطورات العالمية فى صناعة التكنولوجيا المالية وتلبى احتياجات العملاء فى السوق المصرية. يسعى البنك المركزى إلى تحقيق رؤية الدولة للتحول إلى مجتمع أقل اعتمادًا على النقد وتعزيين للتكنولوجيا المالية وتسهيل الوصول إلى الخدمات المصرفية الرقمية.

وتهدف البنوك الرقمية إلى تحسين تجربة العملاء وتوفير خدمات مصرفية سريعة ومرنة وآمنة، ستتيح هذه البنوك للعملاء إجراء المعاملات المصرفية وإدارة حساباتهم عبر تطبيقات الهاتف المحمول والمواقع الإلكترونية، مما يقلل من الحاجة إلى الزيارة الشخصية للفروع المصرفية التقليدية. ستقدم البنوك الرقمية أيضًا خدمات إضافية مثل الشراء عبر الإنترنت والتحويلات السريعة والإرسال المالى والإدخار والاستثمار، بالإضافة إلى الدعم الفنى عبر القنوات الرقمية.

وتشكل البنوك الرقمية فرصًا جديدة للشركات الناشئة والمبتكرة فى مجال التكنولوجيا المالية. قد تظهر شركات جديدة تقدم خدمات مبتكرة مثل المحافظ الرقمية والتمويل التشاركى والتأمين الرقمي. بالإضافة إلى ذلك، يمكن للبنوك التقليدية أيضًا توسيع نطاق أعمالها من خلال إطلاق البنوك الرقمية الفرعية أو الشركات المملوكة للبنوك الرقمية.

مع ذلك، تواجه البنوك الرقمية أيضًا تحديات ومخاطر محتملة. من أبرز التحديات الأمنية والخصوصية، حيث يجب على البنوك الرقمية تطبيق إجراءات أمنية قوية لحماية بيانات العملاء ومعاملاتهم الرقمية. كما يجب على البنوك أن تبذل جهودًا لنشر الوعى بشأن مخاطر الاحتيال والتصيد الاحتيالى عبر الهواتف المحمولة والبريد الإلكتروني.

مع انتقال السوق المصرفية المصرية إلى البنوك الرقمية، يتوقع أن يزداد التنافس بين البنوك التقليدية والبنوك الرقمية والشركات الناشئة فى مجال التكنولوجيا المالية. وقد يتطلب ذلك من البنوك التقليدية تحسين خدماتها وتطوير تكنولوجيا المعلومات وتكوين شراكات استراتيجية مع شركات التكنولوجيا للحفاظ على تنافسيتها.

وأعلنت العديد من البنوك العاملة فى مصر استعدادها لتدشين بنوك رقمية، وتقدمت بطلبات للحصول على رخصة بنك رقمي.

ومن بين هذه البنوك، بنك مصر الذى اعلن رسميًا تقدمه برخصة نهائية لتدشين أول بنك رقمى فى مصر، والمتوقع أن يبدأ العمل به فى الربع الأول من عام ٢٠٢٤.

وتؤكد هذه الخطوة أن البنوك جاهزة لتشغيل النموذج الرقمي، حيث قامت بإعداد دراسات مالية واقتصادية للبنك الرقمى وخطط العمل والتوسع فى الأنشطة المصرفية، بالإضافة إلى هيكل تنظيمى مقترح وخطة تطوير الموارد البشرية وسياسات البنك الرقمى فى مجال الائتمان والاستثمار ومكافحة الاحتيال وغسل الأموال وتمويل الإرهاب.

وقد وضعت البنوك المؤهلة مستويات عالية من الاستعداد لتطبيق التكنولوجيا المالية الحديثة فى خدماتها المصرفية، مثل التطبيقات المصرفية عبر الهاتف المحمول والمحافظ الرقمية والدفع الإلكترونى والتحقق الثنائى العامل وغيرها من الابتكارات الرقمية.

تهدف إطلاق البنوك الرقمية فى مصر إلى تعزيز الخدمات المصرفية وتحسين تجربة المستخدم للعملاء، وتعزيز التمويل الشخصى والمؤسسى وتشجيع الابتكار والتنمية الاقتصادية.

ومن المتوقع أن يسهم البنك الرقمى فى توفير خدمات مصرفية سهلة ومرنة ومتاحة على مدار الساعة للمستخدمين، وتقديم حلول مالية مبتكرة لتلبية احتياجات العملاء المختلفة. كما يمكن أن يساهم البنك الرقمى فى تعزيز التمويل الشمولى وتوفير خدمات مصرفية للفئات القاصرة وغير المصرح لها بفتح حسابات بنكية تقليدية.

ومن المتوقع أن يكون للبنوك الرقمية دور هام فى تعزيز النمو الاقتصادى وتمكين المستهلكين والشركات فى مصر من الوصول إلى خدمات مصرفية متقدمة وآمنة.

وانتشرت رغبة قوية فى الحصول على رخص البنوك الرقمية بعد إصدار البنك المركزى القواعد المتعلقة بها. حيث أعلنت العديد من المؤسسات المالية والتكنولوجية نيتها دخول هذا السوق الجديد.

فعلى سبيل المثال، أعلنت شركة «فوري» للمدفوعات الإلكترونية أنها تدرس تقديم طلب للحصول على ترخيص لإنشاء بنك رقمي. وأعلنت شركة أوباى للدفع الإلكترونى أيضًا نيتها تقديم طلب للحصول على ترخيص بنك رقمي.

وأعلن رجل الأعمال نجيب ساويرس عن نيته تقديم طلب للحصول على ترخيص بنك رقمي، وذلك بعد حصوله على تراخيص فى البلاد الأخرى، ويهدف ساويرس إلى امتلاك وحدة مصرفية فى مصر، خاصةً أن شركته «أوراسكوم للاستثمار القابضة» تمتلك وحدات مصرفية فى الخارج.

بالإضافة إلى ذلك، أعلنت ٧ بنوك مصرية نيتها إصدار بنوك رقمية، ومن بينها بنك مصر الذى بلغ مراحل متقدمة فى إطلاق بنكه الرقمي. وتشمل البنوك الأخرى البنك الأهلى المصرى و QNB الأهلى والمؤسسة العربية المصرفية ABC والإمارات دبى الوطنى وبنك فيصل الإسلامى ومصرف أبوظبى الإسلامي.

كما أعلن عدد من البنوك الأخرى عن نيتها إصدار بنوك رقمية وهى بنك القاهرة وبنك الإسكندرية والبنك العربى الأفريقى الدولى وبنك البركة مصر وبنك الاستثمار العربي.

من المتوقع أن يتم إطلاق البنك الرقمى التابع لبنك مصر فى الربع الأول من عام ٢٠٢٤، ويعتبر بنك مصر واحدًا من أوائل البنوك التى أدركت أهمية البنوك الرقمية وبدأت فى إنشاء بنك رقمى منفصل تحت إدارة مستقلة منذ ٣ سنوات تقريبًا.

وقد استعان بنك مصر بأكبر مكاتب الاستشارة فى العالم، مثل ماكينزي، لتكون أول من يقدم طلبًا للحصول على ترخيص بنك رقمى بعد أن أصدر البنك المركزى القواعد والإجراءات المتعلقة بالحصول على تراخيص البنوك الرقمية.

«البنك الأهلى» يتعاون مع «فريش» لتمويل التجار ببطاقة B2B

أعلن البنك الأهلى المصرى وشركة فريش عن اتفاقية تعاون مشترك بهدف تمويل التجار ببطاقة ائتمان الشركات B٢B من خلال تقديم التسهيلات المصرفية والتمويلية لهم وتوفير حلول تكنولوجية لتعاملات الشركة المالية مع عملائها من التجار.

حضر التوقيع يحيى أبو الفتوح نائب رئيس مجلس إدارة البنك الأهلى المصرى وخليل إبراهيم الرئيس التنفيذى لمجموعة شركات فريش اليكتريك وشريف رياض الرئيس التنفيذى للشركات الكبرى والقروض المشتركة وأيمن الشيمى رئيس مجموعة الائتمان المصرفى للشركات وهالة حلمى رئيس المنتجات والشمول المالى بالبنك الأهلى المصري، وإيهاب نادر المدير المالى بشركة فريش وفرق العمل المختصة من البنك الأهلى المصرى وشركة فريش وعدد من كبار التجار والموزعين.

وأكد يحيى أبو الفتوح على حرص البنك الأهلى المصرى المتنامى على توفير منتجات وخدمات مصرفية وتمويلية لكافة فئات العملاء الحاليين والمرتقبين بما يساهم فى تلبية احتياجاتهم، مشيرا الى أهمية التعاون مع شركة فريش كونها من كبرى الشركات العاملة فى السوق المصرى والتى تضم عددا كبيرا من تجار التجزئة والجملة الى جانب كبار الموزعين الرئيسيين فى جميع محافظات مصر، حيث تعزز اتفاقية التعاون تحقيق خطة البنك فى التوسع فى ميكنة المدفوعات والمتحصلات بشكل عام بما يتماشى مع خطط وتوجهات البنك المركزى المصرى فى التحول الرقمى والتحول الى مجتمع أقل اعتمادا على النقد وتدعيم الشمول المالي، وخاصة من خلال استقطاب شريحة جديدة من التجار من غير المتعاملين مع القطاع المصرفى وبما يتماشى مع الرؤية الاستراتيجية للدولة.

وأعرب خليل إبراهيم عن اعتزازه بالتعاون مع البنك الأهلى المصري، مشيدا بالتوجه الإيجابى والرائد للبنك فى دعم الصناعات المصرية بشكل عام لاعتباره احد الركائز الأساسية للنهوض بالاقتصاد القومي، مشيرا الى ان تلك الاتفاقية يسفر عنها تسهيل لعمليات السداد الالكترونى للأعمال التجارية التى تتم مع كافة فئات التجار الكبيرة والمتوسطة والصغيرة من تجار الجملة وتجار التجزئة بكل سهولة وبأعلى معدلات الأمان للأطراف المتعاملين من خلال منظومة أعمال ال B٢B للمدفوعات الرقمية التى تهدف لدعم أنشطة المشروعات الصغيرة والمتوسطة لعملاء شركة فريش .

ومن جانبه أشار كريم سوس الرئيس التنفيذى للتجزئة المصرفية والفروع بالبنك الأهلى المصرى الى أنه تم إطلاق عدد من الشراكات الناجحة بمختلف القطاعات الى منظومة أعمال الـ B٢B والتى تعد شركة فريش هى أحدث تلك الشراكات، حيث تعد احدى أكبر الشركات الرائدة فى السوق المصرى فى صناعة الأجهزة الكهربائية والمنزلية، وتتولى تمويل عملائها عن طريق اصدار بطاقات ائتمان الشركات B٢B بما يساهم فى تمويل رأس المال العامل للتجار وزيادة المبيعات وبالتالى زيادة معدلات الإنتاج والتصدير بما يساهم فى تنمية الصناعات الوطنية، مؤكدا حرص البنك على التيسير على العملاء من التجار وكبار الموزعين فى كافة المستندات المطلوبة للانضمام لتلك الخدمة الجديدة، حيث يدرك البنك تماما مسئوليته تجاه شريحة التجار من أصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتى تعد أحد محركات الاقتصاد القومي، واستكمالاً لدوره فى دعم الصناعات المحلية

وأضاف شريف رياض أن التعاون والشراكة مع مجموعة شركات فريش اليكتريك تمتد الى أكثر من ١١ عام قدم خلالها البنك الاهلى المصرى الدعم التمويلى المستمر للمجموعة بما عزز مكانتها كأحد اهم وأكبر الشركات التى تقوم بتصنيع الأجهزة المنزلية فى مصر، وهو الدعم الذى يأتى فى إطار سعى البنك المستمر والمتنامى لتعزيز سبل التعاون مع عملاء الشركات الكبرى والتخطيط الدائم لابتكار حلول مالية غير تقليدية فى كافة المجالات المصرفية.

«جاد» أول رئيس تنفيذى لفرع «ستاندرد تشارترد» بمصر

أعلن ستاندرد تشارترد عن تعيين محمد جاد رئيسا تنفيذيا لفرع البنك بجمهورية مصر العربية، ليكون بذلك أول رئيس تنفيذى لهذا الفرع. وقبل ذلك كان البنك يعمل عن طريق مكتب تمثيلى له بالقاهرة.

ويمتلك جاد أكثر من اثنين وعشرين عاما من الخبرة البنكية، حيث أنه انضم إلى ستاندرد تشارترد فى عام ٢٠١٢، وشغل منذ ذلك الحين مناصب عليا فى البنك بما فى ذلك الرئيس التنفيذى لفرع البنك فى قطر، وساهم بنجاح فى تعزيز وتنمية المجموعة. كما شغل منصب رئيس الخدمات المصرفية للشركات والمؤسسات (CCIB)، ورئيس الخدمات المصرفية التجارية والخدمات المصرفية العالمية حيث كان مسئولا عن تنفيذ استراتيجية البنك وتعزيز العلاقات مع العملاء فى ظل التحديات المختلفة التى تواجهها الأسواق، كما شغل العديد من المناصب القيادية فى بنك المشرق والبنك العربى قبل انضمامه إلى ستاندرد تشارترد.

وقد حصل بنك ستاندرد تشارترد مصر على ترخيصه المصرفى الكامل فى نوفمبر ٢٠٢٢، حيث سيقدم الخدمات المصرفية للجهات السيادية والحكومية ذات الصلة والشركات الكبرى والمؤسسات المالية والشركات متعددة الجنسيات العاملة فى البلاد.

وقال الدكتور بطرس كلنك، الرئيس التنفيذى لستاندرد تشارترد الشرق الأوسط (ما عدا الإمارات العربية المتحدة): «يسعدنا الإعلان عن تعيين السيد محمد جاد رئيسا تنفيذيا لبنك ستاندرد تشارترد مصر وذلك لخبرته الواسعة فى المجال المصرفى وسجله الوظيفى الحافل، ومن المقرر أن يقود عمليات توسع البنك فى السوق المصري، وتعزيز قاعدة عملائنا، وتوسيع عروض المنتجات والخدمات لدعم تطلعات الدولة للتقدم الاقتصادي، ونحن واثقون أن هذا التعيين سيعزز من مكانة البنك فى السوق المصرى وفى المنطقة.“

الجدير بالذكر أن ستاندرد تشارترد يعمل فى مصر من خلال كيان بنك ستاندرد تشارترد مصر المرخص من قبل البنك المركزى المصري.

«بنك القاهرة» يطلق خدمة التوقيع الإلكترونى للشركات والمؤسسات المالية

ياسر جمعه

كشف بنك القاهرة عن إنطلاق خدمة التوقيع الإلكترونى لعملائه من الشركات والمؤسسات المالية i-Sign كأول بنك يستخدم التوقيع الإلكترونى فى النماذج والمستندات البنكية المتعلقة بخدمات ومنتجات إدارة التدفقات النقدية وعمليات التجارة الخارجية ومنتجات الأوراق المالية، بالإضافة إلى نماذج الإشتراك فى خدمة الإنترنت البنكى للشركات.

و أكد طارق فايد رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لبنك القاهرة على أهمية تلك الخطوة لتقديم أفضل مستوى من الخدمات المصرفية لعملاء البنك من الشركات والمؤسسات بما يتوافق مع رؤية الدولة فى تحقيق اقتصاد رقمى وكذلك سياسات البنك التوسعية فى مجال التحول الرقمى والتوسع فى استخدام الوسائل الإلكترونية وتقديم أفضل المنتجات والحلول الرقمية لكافة أنواع الشركات.

و أوضح بهاء الشافعى نائب رئيس مجلس الإدارة التنفيذى أن إطلاق الخدمة يأتى إدراكاً لقيمة الوقت والفاعلية التى يحتاج إليها العملاء من أصحاب الأعمال، باختلاف حجم الشركات سواء كانت صغيرة أو حتى اكبر المؤسسات وتماشياً مع رؤية البنك فى رقمنة وميكنة اكبر قدر من المنتجات والخدمات المصرفية لإعطاء ميزة تنافسية لعملائنا.

ولفت أسامة النجار رئيس مجموعة المعاملات المصرفية الدولية إلى أن التوقيع الإلكترونى i-Sign يتيح العديد من المزايا لعملاء الشركات ومن أبرزها التوقيع والمصادقة على المستندات والنماذج البنكية وإرسالها إلى البنك إلكترونياً بأعلى معايير الأمان، فضلاً عن مزايا الخصوصية والسرية التى يتمتع بها عملاء الشركات من خلال استخدام نظام ترميز قوي.

بقيمة ٢,٥ مليار جنيه من «العربى الإفريقى»..

«تطوير مصر» تحصل على تمويل استكمال إنشاءات «الكونت جلالة وبلومفيلدز»

وقعت شركة تطوير مصر -إحدى كبرى الشركات الرائدة فى مجال التطوير العقارى فى مصر- مع البنك العربى الأفريقى الدولي، احد اكبر المؤسسات المصرفية فى مصر، عقد تمويل متوسط الأجل بقيمة ٣,٥ مليار جنيه مصر، وذلك لتسريع وتيرة الاعمال الإنشائية بمشروعى الشركة «إلمونت جلالة» بمدينة العين السخنة ، و«بلومفيلدز» بمستقبل سيتى .

وبموجب هذا العقد يتولى البنك العربى الأفريقى الدولي، دور المرتب الرئيسى الأول وضامن التغطية ووكيل التسهيل ووكيل الضمان فى تلك العملية، والذى سيقوم بدوره بتسويق التمويل للعديد من البنوك العاملة فى السوق المصري، ويتولى مكتب معتوق بسيونى وحناوى للمحاماة والاستشارات القانونية، دور المستشار القانونى للمقرضين، ومكتب سرى الدين دور المستشار القانونى للمقترض.

ويقدم البنك العربى الأفريقى الدولي، قرض متوسط الأجل لشركة تطوير مصر، التى تتمتع بمحفظة مشروعات كبرى فى جميع الأماكن الاستراتيجية فى السوق العقارى المصرى وأبرزها شرق وغرب القاهرة، والعين السخنة والساحل الشمالي، وتعتزم الشركة استغلال التمويل فى تسريع وتيرة الأعمال الإنشائية لتحقيق تقدمًا فى أعمال التنفيذ لتسليم الوحدات للعملاء فى المواعيد المتفق عليها، وذلك فى إطار حرص الشركة على تعزيز ثقة العملاء، وتقديم منتجات عقارية تضمن خلق قيمة مضافة لعملائها ومساهميها وشركائها فى السوق المصرى .

وعلق الدكتور أحمد شلبي، الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لشركة تطوير مصر، إن حصول الشركة على تمويل متوسط الأجل بقيمة ٣,٥ مليار جنيه دليلًا على ثقة القطاع المصرفى فى الملاءة المالية لـ«تطوير مصر» وقدرتها على الوفاء بالتزاماتها ، كما يؤكد على ثقة الشركة فى مستقبل القطاع العقارى المصري، وحرصها على زيادة حجم استثماراتها مما ينعكس على نمو الاقتصاد الوطنى وتوفير المزيد من فرص العمل إضافة إلى تعزيز وتيرة الأعمال الإنشائية لتسليم الوحدات للعملاء، وتشغيل مختلف الخدمات المقدمة للسكان بما فى ذلك المنتجات الغير سكنية التى تخلق حياة فى المشروعات وتدر العوائد المالية للشركات العقارية.

وأضاف «شلبي»، أن شركة تطوير مصر نجحت فى تسليم اجمالى ٢٨٠٠ وحدة للعملاء فى جميع مشروعات الشركة الحالية،وتعتزم توجيه التمويل لزيادة الإنفاق على الأعمال الإنشائية بمشروعى إلمونت جلالة وبلومفيلدز بهدف زيادة معدل التسليم خلال السنوات المقبلة ليصل إلى متوسط ٢٠٠٠ وحدة سنويًا فى جميع مشروعاتها الحالية.

وأشاد مهاب سعد، نائب الرئيس التنفيذى للشؤون المالية والعمليات بشركة تطوير مصر، بتعاون فريق العمل بالبنك العربى الأفريقى الدولى مع شركة تطوير مصر لتدبير تمويل بأفضل شروط متاحة فى السوق المصري، مما يعزز من الملاءة المالية للشركة، مشيرًا إلى أن تطوير مصر تعمل على تنويع مصادر التمويل بهدف انتظام العملية الإنشائية بمختلف مشروعات الشركة بأفضل الادوات التمويلية المتاحة.

وقال تامر خليفة نائب العضو المنتدب بالبنك العربى الأفريقى الدولي: إن ريادة البنك فى مجال تمويل المطورين العقاريين تستند إلى خبرته الطويلة فى تقديم حلول متكاملة لتوفير السيولة اللازمة للإسراع فى تنفيذ المشروعات وإقامة مجتمعات عمرانية وسياحية متكاملة وفقاً لرؤية مصر ٢٠٣٠.

وأضاف ان هذا التمويل يعد استكمالاً لدوره الرائد فى دعم الاقتصاد المصرى وخاصة قطاع التطوير العقارى الذى يعد من أهم القطاعات المساهمة فى الناتج المحلى.

خاصة بآلية السداد بالدولار تحويلاً من الخارج..

مواصلة النجاح فى توفير الفرص الاستثمارية بالمدن الجديدة

تنفيذاً لتوجيهات الدكتور عاصم الجزار، وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية، بتحفيز الاستثمار بالمدن الجديدة، ترأس الدكتور وليد عباس، نائب رئيس هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة لقطاع التخطيط والمشروعات – المشرف على مكتب وزير الإسكان، اجتماع وحدة إدارة الاستثمار ودعم المستثمرين، وذلك بحضور المحاسب وائل شعبان، مساعد نائب رئيس الهيئة، ومعاونى المشرف على مكتب الوزير، ومسئولى قطاع التخطيط والمشروعات بالهيئة، ومسئولى وحدات الاستثمار بالمدن الجديدة.

وأكد الدكتور وليد عباس، أهمية مواصلة النجاح الذى تحققه هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة، وأجهزتها، فى توفير الفرص الاستثمارية بمختلف أنواعها بالمدن الجديدة، وخاصة الفرص الاستثمارية المطروحة وفقاً لآلية السداد بالدولار تحويلاً من الخارج، والتى حققت نجاحاً كبيراً وشهدت إقبالاً متزايداً من المستثمرين، مقدماً شرحاً وافياً لمسئولى وحدات الاستثمار بالمدن الجديدة، حول مراحل وخطوات تخصيص الفرص الاستثمارية طبقاً لتلك الآلية.

وأصدر نائب رئيس الهيئة لقطاع التخطيط والمشروعات، حزمة من التكليفات لمسئولى وحدات الاستثمار بالمدن الجديدة، وفى مقدمتها، وضع خطط استثمارية لكل مدينة، تعمل على توفير مصادر تمويل للإنفاق منها على الخطة التنموية للمدينة، وبخاصة توفير مصادر التمويل الدائمة، بما يضمن استدامة تحقيق الخطة التنموية للمدينة.

كما وجه المشرف على مكتب الوزير، مسئولى وحدات الاستثمار بالمدن الجديدة، بإعداد كُتيب عن الفرص الاستثمارية المتاحة بكل مدينة، وخاصة الفرص الاستثمارية المميزة، والتى تتكامل مع الخطة التنموية للمدينة، وتوفر احتياجات سكانها، وتصدير الكُتيب بغلاف يحتوى على أهم المعالم الرئيسية المميزة للمدينة، مما يجذب المزيد من المستثمرين، ويساهم بدفع عجلة التنمية، ويوفر المزيد من فرص العمل، ويزيد من عوامل جذب المواطنين للإقامة بالمدن الجديدة.

وشدد الدكتور وليد عباس، على أهمية المتابعة الدورية لموقف تنفيذ المشروعات فى الأراضى التى يتم تخصيصها للمستثمرين، وكذا تحصيل المبالغ المالية المستحقة على تلك الأراضى، من أجل الإسراع بمعدلات التنمية بالمدن الجديدة، كما وجه جميع أجهزة المدن بإعداد حصر شامل ودقيق بكل الوحدات السكنية الشاغرة المملوكة لهيئة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وفى ختام اللقاء، استمع الدكتور وليد عباس، لمداخلات مسئولى وحدات الاستثمار بالمدن الجديدة، وأجاب عن استفساراتهم، وحثهم على بذل المزيد من الجهد فى جذب الاستثمارات فى مدنهم، وإبراز الفرص الاستثمارية المتاحة، وعرضها على المستثمرين، والعمل بشكل غير تقليدى على إيجاد مصادر تمويل دائمة لضمان استدامة التنمية بالمدن الجديدة.

«السياحة»: تأثير «حرب غزة» على الحجوزات لا يتجاوز ١٠%

كتب - خالد خليل:

أكد وزير السياحة والآثار أحمد عيسى فى معرض سوق السفر العالمى فى لندن أن تأثير حرب غزة ضئيل على القطاع.

ولفت «عيسى» إلى أن السياحة فى مصر مصدر رئيسى للعملة الأجنبية، ومن المتوقع تحقيق إيرادات بأكثر من ١٣ مليار دولار هذا العام، مع وصول ١٥ مليون زائر إلى البلاد؛ على الرغم من تأخير بعض الحجوزات حتى نهاية العام.

وأضاف «عيسى» أن مصر تقدم حاليًا حوافز لدعم قطاع السياحة فى المناطق المطلة على البحر الأحمر فى جنوب سيناء، مع احتواء تداعيات الصراع فى قطاع غزة حتى الآن، وانحسار تأثيرها فقط على أقل من ١٠٪ من الحجوزات فى البلاد.

وأضاف: «لكن من المنظور العام؛ فإن الحجم الإجمالى للحجوزات التى تأثرت بالحرب، يمثل أقل من ١٠٪ من إجمالى عدد الحجوزات فى مصر».

وقال «عيسى»: تقدم مصر حوافز إضافية بقيمة ٥٠٠ دولار لكل رحلة تهبط فى شرم الشيخ؛ وذلك لأن هذا هو المكان الذى يطرح فيه العملاء «أكبر عدد من الاستفسارات.

وذكر «عيسى» أن العدد الكبير من السائحين الألمان، الذين يمثلون نحو ١٠٪ من الحجوزات فى مصر هذا العام، والسائحين الصينيين الذين وصلوا إلى مصر؛ ساعد فى رفع أعداد السائحين ٧٪ مقارنة بالعام السابق بنهاية أكتوبر الماضي.

وقال «عيسى»: «هناك العديد من مجموعات القطاع الخاص، المحلية والدولية، التى أبدت اهتمامها بالشراكة مع الحكومة المصرية فى إدارة المطارات».

وتأمل مصر أيضًا أن يساهم المتحف المصرى الكبير فى إعطاء دفعة لقطاع السياحة. وقال «عيسى» إن من المتوقع افتتاح المتحف الذى يقع بجوار أهرامات الجيزة بين فبراير ومايو من العام المقبل.

يعتبر معرض سوق السفر العالمى الذى تحتضنه لندن سنويا من أهم المعارض الخاصة بالسياحة فى العالم. يزور المعرض كل عام أكثر من ٥٠ ألفا من كبار الشخصيات فى قطاع السياحة. ويقدم المعرض فرصة لالتقاء الوجهات السياحية وتعريف بعضها ببعض والتمهيد لصفقات سياحية كبرى ما بين هيئات السياحة والعملاء وكلاء السفر.

يحتفل المعرض هذا العام بعامه الـ٣٥. وتم العام الماضى إبرام عقود فى قطاع صناعة السياحة بأكثر من مليارين ومائتى مليون جنيه إسترليني.

تملك معرض سوق السفر العالمى (WTM) شركة «ريد» المنظمة للمعارض، وهى مسؤولة عن تنظيم معارض سياحية ضخمة أخرى مثل معرض السفر العربى والمعرض الدولى لسوق السفر الفاخر.

ونظمت شركة «ريد» أكثر من ٥٠٠ مناسبة فى ٤٠ بلدا، ونجحت فى تحقيق مبالغ طائلة وتقريب المسافات ما بين الملايين من البشر حول العالم.

لتعزيز التفوق فى المنافسة القوية بالعاصمة الإدارية..

أنظمة ذكية بمشروعات «برايم للتطوير» من «المصرية للاتصالات»

تعاقدت شركة برايم للتطوير العقارى مع الشركة المصرية للاتصالات لتكون الشريك الاستراتيجى للخدمات الذكية وتوفير أنظمة ذكية بمشروعاتها المتنوعة فى السوق العقاري، وذلك ضمن خطة الشركة لتطوير وإدارة مشروعاتها وفق أحدث الأنظمة التكنولوجية العالمية، وبما يعزز تفوق الشركة فى المنافسة القوية بالعاصمة الإدارية الجديدة.

ووقع التعاقد كلا من السيد الأستاذ اسحق أنور، رئيس مجلس الإدارة لشركة برايم للتطوير العقاري، والسيد الأستاذ محمد أبو طالب، نائب الرئيس التنفيذى للشئون التجارية للشركة المصرية للاتصالات بحضور مسئولى كلا الشركتين.

ومن جانبه قال إسحق أنور رئيس مجلس إدارة شركة برايم للتطوير العقاري، إن توقيع الشركة اليوم بروتوكول تعاون مع شركة المصرية للاتصالات "we" لتصبح الشريك الاستراتيجى للشركة فى مشروعاتها فى العاصمة الإدارية يأتى فى إطار رؤية وتوجه شركة برايم نحو التطور لتواكب بذلك أحدث الأنظمة الذكية ولتلبى احتياجات عملائها وتحقيق أحلامهم بتوفير أفضل جودة وأحدث خدمات.

وأضاف رئيس مجلس إدارة شركة برايم للتطوير العقاري، أن الشركة لديها سابقة أعمال قوية فى العاصمة الإدارية بتنفيذ مشروعى "Harmont"و"Midtower" بالإضافة إلى مشروع "ION" السكنى الجديد القائم بالكامل على الأنظمة الذكية فى منطقة الـ "R8" بالعاصمة الإدارية الجديدة و إن هذا التنوع والنمو فى محفظة مشروعات الشركة واقتناص فرص استثمارية جديدة، يعكس رؤية طموحة وخطة واضحة لدى الشركة تتناسب مع حجم وثقة عملائها ليس فى مصر فقط وإنما أيضًا عملائها فى الخارج.

قال شريف الدمياطي، رئيس القطاع التجارى بشركة برايم للتطوير العقاري، إن هذه الشراكة المتميزة تأتى فى إطار خطة شركته للتعاون مع كيانات قوية وناجحة فى تخصصات مختلفة، وتعد الشركة المصرية للاتصالات واحدة من الشركات المتميزة فى تخصصها، كما أن هذا التعاقد يقدم حلولا تكنولوجية قوية لعملاء مشروعات الشركة، ويلبى تطلعات العملاء.

وتابع أن الشركة المصرية للاتصالات واحدة من الشركات القوية والمتميزة والتى نالت ثقة شركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية، وهى الشريك الحصرى للعاصمة الإدارية الجديدة وتتولى توريد وتنفيذ وتشغيل أنظمة إدارة مدينة العاصمة الإدارية لتوفير وتقديم الخدمات التكنولوجية والدعم الفنى داخل العاصمة الإدارية، وهو ما يحول خدمات المدينة لخدمات ذكية.

وأوضح أن هذا التعاقد يتضمن رسم اللوحة التنفيذية للشبكة داخل المشروعات وتوصيلها للعمارات والوحدات السكنية، وتنفيذ البنية التحتية بما فى ذلك الخامات الفايبر والكبائن، بالإضافة للتنفيذ وفقا للمواصفات الفنية الخاصة بشركة العاصمة الإدارية للتنمية العمرانية وتحت إشراف شركة المصرية للاتصالات.

وأضاف أن التعاقد يتضمن اعتماد الشبكة والربط على خدمة الإنترنت والخدمات الذكية والتى تتضمن ربط الكاميرات والكهرباء والرى والماء، بالإضافة إلى توفير خدمة الواى فاى بالأماكن الخدمية والعامة فى المشروعات، والاعتماد عليها فى التحكم وإدارة وصيانة البنية التحتية.

وأوضح أن الشركة تخطط لإطلاق مشروع جديد عبارة عن كومباوند سكنى فى منطقة الـ"R٨" بالعاصمة الإدارية الجديدة، والذى سيكون مشروعا قائما على الأنظمة التكنولوجية الذكية التى تتناسب مع خطة شركة العاصمة الإدارية لتنفيذ مدينة ذكية ومستدامة.

ولفت إلى أن انتقال الحكومة للعاصمة الإدارية الجديدة ووجود شبكة مواصلات متنوعة أدى لانتقال الحياة للعاصمة وبالتالى زيادة حجم إقبال المستثمرين والعملاء عليها، كما أن الشركة لديها سابقة أعمال قوية بتنفيذ مشروعى "ميدتاور" و"هارمونت" فى العاصمة الإدارية الجديدة.

وقال إن الشركة تنفذ مشروع "ميد تاور" على مساحة ٤٦٤٦ مترا فى مكان استراتيجى فى قلب الداون تاون بالعاصمة الإدارية الجديدة ويطل على السنترال بارك مباشرة، ويبعد ٣ دقائق فقط عن مسجد مصر و٥ دقائق من محطة المونوريل، كما تنفذ الشركة مشروع "هارمونت" وهو مشروع تجارى إدارى يقع فى منطقة الداون تاون على مساحة ٢٦٠٠ متر.

وتابع: "أن هذا التنوع والنمو فى محفظة مشروعات الشركة، واقتناص فرص استثمارية جديدة؛ يعكس رؤية طموحة وخطة واضحة لدى الشركة، بالإضافة إلى مناخ استثمارى وتشريعى جاذب لمزيد من الاستثمارات".

بحضور وزير الاتصالات لافتتاح منطقة بريد القليوبية و«مكتب بنها البلد»..

كابلات الألياف الضوئية تمتد داخل قرى «حياة كريمة»

كتب: ابراهيم علي

تفقد الدكتور عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، واللواء عبد الحميد الهجان محافظ القليوبية عدد من مشروعات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى محافظة القليوبية؛ حيث قاما بتفقد أعمال مد كابلات الألياف الضوئية، وإطلاق خدمات الإنترنت فائق السرعة فى قريتى طحانوب وكفر شبين ضمن قرى حياة كريمة بالمحافظة فى إطار المشروع الذى تقوم به الشركة المصرية للاتصالات لتوفير خدمات الإنترنت فائق السرعة بقرى مبادرة حياة كريمة، وذلك بحضور النائب أحمد بدوى رئيس لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النواب؛ حيث كان فى استقبالهم المهندس محمد نصر العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات وعدد من نواب وقيادات الشركة.

وأكد الدكتور عمرو طلعت أن تطوير البنية التحتية التكنولوجية ونشر الثقافة الرقمية بقرى حياة كريمة يمثل ركيزة أساسية لدعم جهود بناء مصر الرقمية؛ مشيرا إلى حرصه على متابعة سير العمل على أرض الواقع فى مشروعات وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بقرى حياة كريمة بالمحافظات والتى تستهدف رفع كفاءة خدمات الاتصالات، وتوفير خدمات الانترنت فائق السرعة بالإضافة إلى إتاحة خدمات بريدية متطورة للمواطنين، وبناء القدرات الرقمية والتمكين الاقتصادى الرقمى لأهالى قرى حياة كريمة؛ لافتا إلى ارتفاع معدلات إنجاز مشروعات الوزارة بقرى حياةكريمة بمحافظة القليوبية.

وقد تم الانتهاء من ربط ٢٩ قرية بكابلات الألياف الضوئية من إجمالى ٣٦ قرية من قرى حياة كريمة بمحافظة القليوبية. ومن المقرر الانتهاء من ربط ٣ أخرين قبل منتصف الشهر الجارى على أن يتم ربط الأربع قرى المتبقيين بعد انتهاء اعمال توصيل باقى المرافق؛ كما تم الانتهاء من إنشاء ورفع كفاءة ٣١ محطة محمول من إجمالى مستهدف ٤٠ محطة محمول بقرى حياة كريمة بالمحافظة؛ كذلك تم الانتهاء من تطوير كافة مكاتب البريد بقرىحياة كريمة بالمحافظة البالغ عددها نحو ٢٠ مكتب بريد؛ بالإضافة إلى التواجد فى ٨ مجمعات حكومية إلى جانب ٢ كشك بريدى وسيارة متنقلة يتم الدفع بها فى أوقات الذروة لاسيما اوقات صرف المعاشات؛ فضلا عن بناء القدراتومحو الأمية الرقمية لأكثر من ٤٦٠٠ مواطن بقرى حياة كريمة بالمحافظة.

أكد اللواء عبد الحميد الهجان أن المبادرة الرئاسية حياة كريمة تعد أهم المشروعات القومية التنمويةفى تاريخ مصر الحديث وتهدف فى المقام الأول إلى الارتقاء بالإنسان المصرى البسيط ليحيا حياة كريمة ويعتبر هذا المشروع العظيم من أكبر المشروعات التى تتبناها الدولة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ عن طريق رفع مستوى جودة الخدمات المقدمة للمواطنين فى مختلف القطاعات الخدمية تحقيقًا لرؤية القيادة السياسية لتوفير حياة كريمة للمواطنين.

وخلال الجولة؛ افتتح الدكتور عمرو طلعت، واللواء عبد الحميد الهجان، يرافقهما الدكتور شريف فاروق رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد مكتب بريد ترسا بمركز طوخ بعد تطويره وتزويده بأحدث الأنظمة والحلول التكنولوجية؛وذلك بحضور النائب أحمد بدوى.

كذلك قام الدكتور عمر طلعت ومحافظ القليوبية بزيارة مدرسة WE "وى" للتكنولوجيا التطبيقية بمركز طوخ، بحضور النائب أحمد بدوى؛ حيث بدأ العمل بالمدرسة فى العام الدراسى الحالى، وقد تقدم للالتحاق بها أكثر من٢٠٠ طالب وطالبة من المواطنين بالمحافظة وتم قبول ٦٧ طالب وطالبة بعد اجتيازهم عدد من الاختبارات فىاللغة العربية والإنجليزية والرياضيات وكذلك اختبارات القدرات والمقابلات الشخصية.

وفى سياق متصل؛ تفقد الدكتور عمرو طلعت، واللواء عبدالحميد الهجان مدرستى النور للمكفوفين والتربية الفكريةبعزبة الزراعة ببنها؛ بحضور النائب أحمد بدوى وكان فى استقبالهم الدكتور عبد المنعم الشرقاوى رئيس الأكاديميةالوطنية لتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوى الإعاقة، وعدد من المسئولين بكل من وزارة التربية والتعليموالتعليم الفنى بالمحافظة، والأكاديمية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات للأشخاص ذوى الإعاقة، حيث سبق وأن تمتطوير القدرات التكنولوجية للمدرستين وتزويدهما من قبل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ببعض البرامجالتكنولوجية، وتقديم الدعم التقنى متمثلا فى امدادها بعدد من أجهزة الحاسب الآلى وطابعات وشاشات عرضضوئي، لتيسير العملية التعليمية للطلاب وتقديم التدريب التكنولوجى المتخصص للمدرسين.

كما افتتح الدكتور عمرو طلعت، واللواء عبدالحميد الهجان، مبنى منطقة بريد القليوبية، ومكتب بريد "بنها البلد" بعد تطويره وتزويده بأحدث الأنظمة والحلول التكنولوجية لتقديم جميع الخدمات الحكومية والبريدية والمالية المتكاملة للمواطنين، وذلك بحضور النائب أحمد بدوى رئيس لجنة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بمجلس النواب، رافقهم فى الجولة الافتتاحية الدكتور شريف فاروق رئيس مجلس إدارة الهيئة القومية للبريد.

هذا ويقدم مكتب بريد بنها البلد جميع الخدمات الحكومية والبريدية والمالية المتكاملة مثل صرف المعاشات،وخدمات الشهر العقارى وسداد مخالفات المرور، بالإضافة إلى الحسابات الجارية والحوالات المحلية والدولية،وخدمات المراسلات والطرود، والبريد السريع، وكذلك سداد فواتير الكهرباء والمياه والغاز، وخدمات التوفيربريدية، وخدمة سداد فواتير التليفون الأرضى. والمكتب مزود بأحدث أنظمة المراقبة وإنذار الحريق والسرقة وعدد٢ ماكينات صراف آلى ATM.

وأوضح الدكتور شريف فاروق أن افتتاحات مكاتب بريد القليوبية تأتى ضمن تنفيذ خطة الهيئة الإستراتيجية والتىتشمل افتتاح مكاتب بريد جديدة وتطوير ونمذجة المكاتب الحالية بالاعتماد على أحدث الانظمة والحلول التكنولوجية؛ بهدف إحداث نقلة نوعية فى مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين ولكى يحصل كل مواطن على كافةالخدمات بشكل لائق وميسر، مشيرًا إلى ان عدد مكاتب البريد فى منطقة بريد القليوبية ٢١٢ مكتب بريد تتضمن ٢٠مكتب بريد تقع ضمن مبادرة حياة كريمة تم تطويرها بالكامل؛ بالإضافة إلى عدد ٨ مجمعات خدمات إلى جانب ٢كشك بريدى وسيارة بريد متنقلة يتم استخدامها خلال فترات الذروة لاسيما اثناء فترة صرف المعاشات.

كما تفقد الدكتور عمرو طلعت، واللواء عبد الحميد الهجان مركز إبداع مصر الرقمية "كريتيفا" بجامعة بنها؛ بحضورالنائب أحمد بدوى، والدكتور ناصر الجيزاوى رئيس جامعة بنها. ومن المقرر التشغيل التجريبى لمركز ابداع مصر الرقمية القليوبية فى ديسمبر المقبل.

وشهد الدكتور عمرو طلعت، واللواء عبد الحميد الهجان بث حى لجلسة تشخيص عن بُعد فى مستشفى حميات بنها، بحضور النائب أحمد بدوى. وكان فى استقبالهم المهندسة هدىدحروج مستشار وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للتنمية المجتمعية الرقمية.

ويتم تنفيذ منظومة التشخيص عن بُعد بالشراكة بين كل من وزارات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، والصحةوالسكان، والتعليم العالى والبحث العلمي؛ حيث تستهدف دعم المنظومة الصحية بالحلول التكنولوجية لتقديمخدماتها بشكل أكثر فاعلية وكفاءة وسرعة، وتحقيق أقصى استثمار للموارد المتاحة، من أجل تيسير حصولالمواطنين على الخدمات الطبية بأعلى مستوى من الكفاءة، مع ضمان وصول هذه الخدمات لجميع المواطنين علىحد سواء على مستوى محافظات الجمهورية.

ويتم حاليا التشغيل الفعلى لعدد ٦ وحدات للتشخيص عن بُعد فى محافظة القليوبية بكل من مستشفى بنهاالجامعي، الذى استطاع أطباؤه واستشاريوه تقديم ٤٠٠٠ استشارة طبية للمستفيدين من منظومة التشخيص عنبُعد، بالإضافة إلى استمرار عمل وحدات التشخيص عن بُعد فى كل من مستشفيات: حميات بنها، وشبين القناطر،والصدر بالمرج، وقها، وبهتيم المركزي، والتى استفاد منها أكثر من ١٧٠٠ حالة مرضية تمت مناظرتها بمحافظةالقليوبية.

مع وزارة الشباب والرياضة..

«طلبات مصر» تبدأ تفعيل مبادرة «دراجتك دخلك»

أعلنت شركة طلبات مصر، العاملة فى مجال توصيل الطعام والتجارة السريعة فى الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، عن توزيع عدد من الدراجات الخاصة ببروتوكول التعاون الموقع مع وزارة الشباب والرياضة، لتنفيذ مبادرة «دراجتك دخلك» كجزء من المبادرة الرئاسية "دراجتك صحتك" المنعقدة تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسي، وذلك خلال احتفالية تكريم أبطال طلبات من مندوبى التوصيل المميزين.

وتم تسليم الدفعة الأولى من الدراجات لصالح مندوبى التوصيل بهدف تمكين الشباب اقتصاديا وتعزيز ممارسات الأعمال الأكثر استدامة وتزويدهم بوسيلة مواصلات لزيادة مصادر الدخل.

وتعد احتفالية تكريم أبطال طلبات ضمن سلسة من المبادرات التى تقيمها الشركة للإشادة بمندوبى التوصيل المتميزين والتعبير عن التقدير للمجهودات التى يبذلونها لتقديم أفضل تجربة للعملاء.

شارك فى الاحتفالية كلا من الدكتور أشرف صبحى وزير الشباب والرياضة، الفريق جبريل الرجوب رئيس المجلس الأعلى للشباب والرياضة لدولة فلسطين بالإضافة إلى ممثلى وزارة الشباب والرياضة ومؤسسة الألفى للتنمية البشرية والاجتماعية والبنك المصرى الخليجي.

وتأتى الاحتفالية فى إطار بروتوكول التعاون الموقع بين طلبات مصر ووزارة الشباب والرياضة بالشراكة مع البنك المصرى الخليجى ومؤسسة الألفى للتنمية البشرية والاجتماعية، تحت مسمى "دراجتك دخلك" والذى ينص على تسليم مئات من الدراجات لمندوبى التوصيل الجدد لتحسين الأجر الإضافي، تماشيا مع رؤية الدولة المصرية لتحسين الصحة العامة بجانب دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة وتوفير مزيدا من فرص العمل وخلق مصادر دخل إضافية وتزويد الشباب المصرى بوسيلة مواصلات تمكنه من تحقيق ذلك.

وصرح الدكتور أشرف صبحى وزير الشباب والرياضة، قائلاً: نحتفل اليوم بتسليم الدفعة الأولى من مبادرة "دراجتك دخلك" لتمكين مزيدا من الشباب اقتصاديا وتوفير مصادر دخل اضافية ودعما للمنظومة الصحية التى يوليها الرئيس عبد الفتاح السيسى أهمية كبرى حيث حققت مبادرة "دراجتك صحتك" نجاحا كبيرا وجذبت عددا من الشباب المهتم بركوب الدراجات.

وأضاف "صبحي" إن الشراكة مع "طلبات" والقطاع الخاص والحكومة يعزز من القدرات الاقتصادية للدولة، ونؤكد حرص وزارة الشباب والرياضة على تعميق العمل المشترك، وفتح آفاق تعاون مختلفة مع مختلف الشركات".

من جانبها صرحت هدير شلبي، المدير التنفيذى لطلبات مصر، قائلة: "نحن سعداء بالتعاون مع وزارة الشباب والرياضة فى خلق مزيد من فرص الدخل للشباب من خلال مبادرة "دراجتك دخلك"، والتى تساهم فى دعم الاقتصاد المحلى بجانب تعزيز النظام البيئى من خلال خفض انبعاثات الكربون الناتجة عن وسائل النقل وهى أهداف استراتيجية تضعها طلبات مصر نصب عينيها". إن طلبات مصر تواصل دعمها لأصحاب المشروعات الصغيرة والمتوسطة خاصة من الشباب الطموح وتقديم فرص عمل مميزة لمندوبى التوصيل للمساعدة فى تحقيق دخل إضافي.

وتسهم طلبات مصر فى دعم المجتمع اقتصاديا واجتماعيا، من خلال توفير فرص دخل إضافى لأكثر من ١٤ ألف مندوب توصيل، بمتوسط دخل إضافى حوالى ٧ آلاف جنيه ويصل أحيانا إلى ١٥ ألفا بالشهر.

كما تسعى دائما لتقديم خدمات أكثر لراحة مندوبى التوصيل، حيث تعتبر أول منصة توصيل يومية توفر التأمين على الحياة وضد الحوادث للطيارين منذ ٢٠٢١.

كما أطلقت مؤخرا مبادرة "طريقنا واحد" لمزيدا من السهولة فى عمليات الصيانة والتمويل للطيارين.

تعاون بين «فورى FMCG» و«دومتى» لتسهيل أنظمة التحصيل الإلكترونى

كتب: أسامة محمد

أعلنت شركة فورى FMCG المتخصصة فى حلول التكنولوجيا المالية لقطاع شركات السلع الاستهلاكية عن تعاونها مع شركة الصناعات الغذائية العربية «دومتي» الرائدة فى صناعة الأغذية والمشروبات لتوفير حلول تسهيل أنظمة التحصيل الإلكترونى ورقمنة قطاع الأغذية والمشروبات وتعزيز الشمول المالى فى كافة القطاعات فى السوق المصري.

بموجب هذه الاتفاقية، سيتمكن مندوبو دومتى من إيداع الأموال المحصلة يوميا من التجار فى فروع فورى التى تغطى كافة محافظات جمهورية مصر العربية، وذلك فى إطار سعى فورى الدائم على إثراء كافة القطاعات بمجموعة متطورة من حلول التكنولوجيا المالية وخاصة قطاع الأغذية والمشروبات، ونشر ثقافة التحول الرقمى للوصول إلى مجتمع لا نقدي.

وتعتبر "فورى FMCG هى أول وأكبر منصة مالية إلكترونية فى مصر تخدم المستهلكين والشركات من خلال قنواتمختلفة وآلاف نقاط الخدمة فى جميع أنحاء مصر، حيث تخدم منصة" فورى FMCG حاليًا أكثر من ٣٢٠ ألف تاجروأكثر من ١٠٠ شركة سلع استهلاكية، بهدف رقمنة عمليات العرض والطلب، وإنشاء نظام بيئى حيث تكون العلاقةبين بائع التجزئة ومندوب المبيعات وشركة السلع الاستهلاكية سلسة ورقمية وغير نقدية.

وصرح حسام عز الرئيس التنفيذى لشركة فورى FMCG للسلع الاستهلاكية: "سعداء للغاية بالتعاون مع شركةالصناعات الغذائية العربية "دومتي" كما تسعى فورى جاهدة للدخول فى العديد من الاتفاقيات مع الشركاتوالمؤسسات التى من شأنها أن تسهم فى انتشار التحول الرقمى وتعزيز عمليات التحصيل الإلكتروني، كما تحرصفورى على توفير أحدث حلول التكنولوجيا المالية للمندوبين لتسهيل طرق إدراة النقد".

وقال محمد الدماطى الرئيس التنفيذى ونائب رئيس مجلس إدارة شركة الصناعات الغذائية العربية "دومتي": " التعاون مع شركة فورى FMCG الأولى فى حلول مدفوعات شركات السلع الاستهلاكية والأكثر انتشارًا خطوة هامة نحو تعزيز رقمنة تعاملاتنا المالية مع تجارنا وموزعينا فى كافة أنحاء مصر، مما يساعد على تطوير ورفع كفائه شبكة التوزيع وتطوير أداء فريق البيع، لذلك نحن نفخر بهذه الشراكة، ونستهدف التوسع فى استخدام تكنولوجيا إدارة النقد وكذلك حلول الشمول المالي".

ثورة فى الدفع الإلكترونى تشعلها شراكة «فورى» ومنصة MoneyHash

كتب: أسامة محمد

أعلنت شركة فورى الرائدة فى حلول الدفع الإلكترونى والخدمات التمويلية الرقمية فى مصر عن تعاونها مع منصة MoneyHash وهى منصة شاملة لإدارة عمليات الدفع والإيرادات تخدم منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا، حيث تعمل على تبسيط المهام المعقدة وكثيفة الاستخدام للموارد من أجل إنشاء البنية التحتية الرقمية للدفع وتحسينها وتوسيع نطاقها، ويعد هذا التعاون فرصة كبيرة ومتسارعة لنمو الشركات فى مراحل مختلفة من التطوير بما يناسب المشهد الحالى لقطاع الدفع الرقمى فى المنطقة.

طبقًا لهذا التعاون، سيتمكن التجار من تسريع استراتيجيات التسويق والوصول إلى العملاء المستهدفين، وتقليل الخسائر الناجمة عن عمليات الاحتيال بالدفع الإلكترونى ، وتعزيز تجربة الدفع الخاصة بهم للحصول على معدلات تحويل أعلى، إضافة إلى تمتع العملاء بفرصة تبسيط إجراءات الدفع الخاصة بهم ، مما يؤدى إلى تحسين تجارب المستخدم وتقليل حالات فشل الدفع وتعزيز الإدارة المخاطر بشكل فعال.

كما ستقدم كل من "فوري" و " MoneyHash " خدمات الدعم الفنى المتميزة عبر فريق من الخبراء فى مجال المدفوعات، بالإضافة إلى ذلك، يمكن للمستخدمين الاستفادة من الخصومات الحصرية عند استخدام قنوات الدفع الإلكترونى "فوري" من خلال منصة "MoneyHash".

وأعرب محمد كامل رئيس قطاع قبول المدفوعات وتطوير الأعمال لشركة فورى على سعادته بالتعاون مع MoneyHash منصة عمليات المدفوعات والإيرادات الشاملة فى الشرق الأوسط وأفريقيا. مؤكدا على أن توقيع البروتوكول المشترك يساهم بشكل كبير على تعزيز القيمة المضافة لخدمة سوق المدفوعات الإلكترونية ومجال تكنولوجيا البنوك، كما يسهم أيضا فى تسريع وتيرة التحول الرقمى وتحقيق الشمول المالى فى السوق المصري، حيث يوفر التعاون باقة من الخدمات الرقمية المتطورة والحلول التكنولوجيا التى تسهم فى دفع عجلة الاقتصادى الرقمي".

وقال نادر عبد الرازق، الرئيس التنفيذى لشركة " MoneyHash ": "نحن متحمسون للعمل مع فريق عمل فورى لتقديم أفضل تجربة دفع للتجار فى مصر والعالم. وأضاف: "هذا هو أول تكامل مميز لدينا يقدم أسعارا خاصة ودعما متميزا وابتكارا تقنيا منسقا، إن تعاوننا مع شركة رائدة فى السوق مثل فورى يدل على التزام الشركتين بتحديث البنية التحتية للدفع فى الأسواق الناشئة ".

«من إنسان لإنسان» مبادرة لتوعية النشء بالقضية الفلسطينية..

«حياة كريمة» تصل إلى غزة

كتبت: هايدى أشرف

قامت الدولة المصرية منذ أول يوم للعدوان الإسرائيلى على غزة بتقديم كل أوجه الدعم والإغاثة للشعب الفلسطينى الشقيق، وذلك من خلال التحالف الوطنى للعمل الأهلى والتنموى والمؤسسات أعضائه، وعلى رأسهم مؤسسة «حياة كريمة»، التى قدمت عددًا كبيرًا من الشاحنات الإغاثية خلال الدفعتين التى أطلقهما التحالف.

وشملت القافلة الأولى التى اطلقت فى ١٤ أكتوبر الماضي، إمدادات إغاثية والتى ضمت ١٠٨ قاطرات تحمل كمية كبيرة من المساعدات الإنسانية، منها ١٠٠٠ طن من الإمدادات، مواد غذائية ولحوم، و٤٠ ألف بطانية و٨٠ خيمة، بالإضافة إلى أكثر من ٥٠ ألف قطعة ملابس وأكثر من ٣٠٠ ألف صندوق من الأدوية والمستلزمات الطبية.

وفى هذا الإطار، استكملت مؤسسة حياة كريمة جهودها لدعم القضية الفلسطينية، معلنة عن تحرك القافلة الثانية المحملة بالمساعدات الإغاثية والإنسانية للأشقاء الفلسطينيين فى قطاع غزة، إلى ميناء رفح البري، والتى تضم شاحنات من المواد الغذائية والمياه والمستلزمات الطبية اللازمة، ولا تتوقف جهود المؤسسة عند هذا الحد، بل أطلقت مبادرة «من إنسان لإنسان» لتوعية الشباب والأطفال بالقضية الفلسطينية.

وارتكزت المرحلة الأولى من المبادرة على مشاركة الأطفال فى تجهيز المساعدات الموجهة لفلسطين، وتأتى تحت شعار «من طفل لطفل»، حيث تستهدف هذه المبادرة رفع التوعية لدى الأطفال والنشء حول أهمية القضية الفلسطينية ودور مصر القيادى فى دعمها على مدار التاريخ.

وتستقبل مؤسسة حياة كريمة طلاب المدارس بكافة أنواعها (الحكومية والخاصة والدولية) بشكل يومى فى مقرها الرئيسى لمشاركة الطلاب فى عمليات التجهيز مع متطوعى المؤسسة، وتقوم المبادرة على مخاطبة مختلف المراحل العمرية والتركيز على الجوانب الإنسانية (سواء ثقافيا – ماديا – معنويا).

وفى هذا الإطار.. كشفت جمعية الهلال الأحمر المصرى إن حجم المساعدات المقدمة من جمهورية مصر العربية وبعض دول العالم إلى غزة بلغ الى ما يقرب الى ٩٠٠٠ طن، والتى شكلت حوالى ٥٠٪ بينما شكلت المساعدات الطبية حوالى ٢٥٪، فيما وصلت المساعدات الإغاثية ٢٥٪ من اجمالى المساعدات، كما اضافت ان تم تسليم الى ما يقرب ال ٤٤٧ شاحنة الى فلسطين، حيث استقبلت الجمعية المساعدات الاغاثية من ١٩ دولة و١٤ منظمة وذلك بنحو ٨١ طائرة.

وفى سياق متصل، ذكر المدير التنفيذى لجمعية الهلال الأحمر عبر صفحته الرسمية على موقع التواصل الاجتماعى «إكس»، إننا على وشك نفاد مخزون المساعدات الإنسانية الموجهة إلى غزة القادمة من جميع البلدان، الحاجة كبيرة جدًا، داعيًا كافة البلاد إلى استكمال الجسر الجوى للمساعدات الانسانية لدعم الشعب الفلسطيني.

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
8
12-11-2023
NO.304
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

أزمة فنية وصراع على «السوشيال ميديا»..

فتنة «بيومى فؤاد» تشتعل «موسم الرياض»

كتبت: ليلى أنور

أزمة فنية تفاقمت بين الفنانين والنقاد، بعد تأييد بعضهم لموقف الفنان بيومى فؤاد، ورفض البعض الآخر للموقفه عقب عرض مسرحية «زواج اصطناعي»، التى اعتذر عنها محمد سلام مؤخرا، بسبب الأحداث الجارية فى قطاع غزة، ليستبدل بالفنان محمد أنور لاستكمال العرض بالسعودية خلال الأيام الماضية، وعادت الأزمة إلى الأحداث بعد الهجوم والانتقادات للفنان بيومى فؤاد الذى هاجم «سلام» عقب اختتام المسرحية فى السعودية خلال حديثه للجمهور وتحيتهم.

وهاجمت الإعلامية مفيدة شيحة، من خلال برنامجها «الستات» عبر قناة النهار، الفنان بيومى فؤاد، بسبب تصريحاته الأخيرة عن الفنان محمد سلام بعد اعتذار الأخير عن المشاركة فى موسم الرياض بالسعودية، مشيرة أنه تحدث عن زميل له خارج مصر، بطريقة ليست صحيحة.

وأضافت: أنه كان من الممكن نقد زميله الفنان محمد سلام فى مصر أو على السوشيال ميديا، ولكن ليس على المسرح أو خارج البلاد.

واختتمت: ما فعلته يقلل منا، واوعى تفتكر أن تصفيق الجمهور لك أمس إنك أصبحت بطل مغوار.. مكنتش محتاج تكسب بونط على قفا محمد سلام».

و وجهت المخرجة كاملة أبو ذكرى رسالة شديدة اللهجة للفنان بيومى فؤاد عقب الهجوم الذى وجهه للفنان محمد سلام بعد العرض المسرحى « زواج اصطناعي»، من خلال حسابها الشخصى على موقع التواصل الاجتماعى فيسبوك.

وشنت «أبو ذكري»، هجوم قوى على «بيومي»، وكتبت عبر صفحتها: «الأستاذ الفنان اللى كنت واحدة من محبيه.. لو حضرتك فاكر أنك لما تعمل عمل اتحضر واتكتب واتنفذ فى تلاتة أيام.. وتروح تعرضه وترقص وتغنى وتضحك وبعد كده تاخد آلاف الدولارات.. لو ده بتسميه فن فأنا لا يشرفنى إنى أكون زميلة لك فى هذه المهنة».

وأضافت: «لما تكون بتعرض التفاهات دى ده لا يشرف الفن المصري.. ولما تعرض التفاهة دى وجارك بيدبحوا أطفاله ونساءه ورجاله وتقولى الفن يبقى معنديش كلام أقدر أقوله غير إن الإحساس والفن نعمة أنتم آخر ناس تتكلموا عنها» .

كما تحدثت الناقدة ماجدة خير الله، عن الأزمة موضحة أن ما قاله الفنان بيومى فؤاد إهانة للفن المصري، بينما موقف «محمد سلام» كان مشرفًا للغاية، مؤكدة أن: «مفيش فنان فى مصر من أيام ما اخترعوا الفن عمل التصرف ده على مرأى مسموع.. أنت عاوز تجامل الجمهور السعودى قلهم ألف شكر ليكم على حضوركم واستقبالكم وخلصنا.. إيه الأسلوب اللى فيه رخص ده».

وهاجمت الفنانة معتزة عبد الصبور، زميلها الفنان بيومى فؤاد من خلال نشر منشور لها على الفيس بوك: من ضمن أهداف الفن الكتير جدًا هو الـ entertainment الترفيه إنى أرقص وأغنى وأضحك الجمهور، القدرة على ده نعمة وموهبة من عند الله يجب أن أحسن استخدامها، الترفيه فى حد ذاته هدف نبيل جدًا من أهداف الفن الكثيرة جدًا».

وتابعت:«فمش مفهوم خالص بالنسبة لي، ليه حد ينفى أنه بيعمل ده وهو ده اللى هو بيعمله بالظبط ويزايد على من ليست لديه القدرة النفسية للفعل ده فى اللحظة دى، والترفيه فى حد ذاته من خلال الفن لا يعيب أى فنان فى شيء بالمرة ، فى أوقات الحروب كوكب الشرق كانت بتلف مصر والعالم العربى تجمع أموال من أجل المجهودات الحربية احنا المصريين حتى اللحظة دى مش فى حالة حرب معلنة.

وعلق الفنان عمرو حسن يوسف عبر حسابه الرسمى على الفيس بوك قائلًا: فن إيه اللى بتقدمه ، ده أنت عامل بتاع ١٠٠ فيلم هابط وآخرهم اللى طلعت عملته على المسرح.

من ناحيتها.. علقت أمانى زوجة الفنان بيومى فؤاد، عبر صفحتها على الفيس بوك، على الانتقادات الحادة التى وجهت إلى زوجها قائلة: «بعيدًا عما يحدث أو على هامشه..

وببساطة شديدة وبوضوح أشد، لا يليق بك أيها الإله أو نصف الإله أو النبى أو الصدِّيق – أرتق بنفسك من هذا المستنقع القذر ولا تقربه حتى لا يطولك دنس أو تشوبك شائبة، واحفظ لروحك بلوريتها وشفافيتها».

وهاجم السيناريست صلاح الجهينى منتج مسرحية «زواج إصطناعي»، والتى تعرض ضمن فاعليات موسم الرياض، المخرجة كاملة أبو ذكري، بعد انتقادها موقف بطلها بيومى فؤاد، قائلًا: من الحاجات اللى بتضايق أى فنان هى انتقاد الناس وتقييمهم للعمل، من خلال الإعلان دون مشاهدة العمل نفسه، من المؤسف أن مخرجة ليها تقديرها واحترامها زى الأستاذة كاملة أبو ذكري، قررت تهاجم عمل فنى وتتهمه أنه اتكتب واتنفذ فى ٣ أيام بدون ما تشوف منه أى مشهد، متجاهلة مجهود أكتر من ٦٠ شخصا اشتغلوا على مدار ٥ شهور عشان العمل ده يظهر ويتنفذ على الوجه اللى هما شايفينه بيرضيهم».

وحرصت الإعلامية فجر السعيد، على الدافع عن موقف الفنان بيومى فؤاد بعد سلسلة الهجوم الشرس الذى تعرض له، معلقة عبر حسابها على «إكس»: بيومى فؤاد يا جبل ما يهزك ريح تعلم إن الموضة الهجوم عليك للوصول إلى رأس الأخبار ولكن يبقى الأصل الموقف الصلب.. كل من هاجمك يريد تصدر الأخبار ولكن من ينافسك؟!!! لا أحد..كمل نحبك ونحب فنك الذى لا يقدر عليه فاشل أو متعاطى مخدرات.

وجاء أول رد فعل من محمد سلام، بأن قام بإلغاء متابعة بيومى فؤاد عبر حسابه على تطبيق انستجرام، بينما ظل محتفظًا بصورتهما قبل ٣ سنوات، مع غلق خاصية التعليقات على الصورة.

وألغى أكثر من ٨٠٠ ألف من الجمهور متابعة الفنان بيومى فؤاد، على صفحته على موقع التواصل الاجتماعى «فيس بوك»، وذلك على خلفية تصريحاته التى هاجم فيها الفنان محمد سلام، عقب ختام مسرحية زواج اصطناعي» بموسم الرياض.

بعد ارتفاع ديونه إلى مليار و٥٢ مليون جنيه

زمالك جديد بدون حجز على الرصيد

كتب- عادل حسن

نجح مسئولو نادى الزمالك بشكل رسمى فى إنهاء أزمة رفع الحجز على أرصدة النادى فى البنوك والتى استمرت لفترة طويلة.

وأبرم مسئولو الزمالك تسوية مع الضرائب لجدولة المستحقات، حيث تم دفع مبلغ ٦١ مليون جنيه للضرائب على أن تتم جدولة باقى المبلغ على ٩ سنوات.

ومن المنتظر أن يقوم مسئولو الزمالك باستكمال عملية إنهاء الالتزامات المالية على النادى فى كل الجهات خلال الفترة المقبلة وسداد المستحقات المتأخرة للاعبى ومدربى الألعاب الأخرى فى النادي.

وكان ممدوح عباس، قد تقدم بشكوى للحجز على أرصدة نادى الزمالك، بشأن مستحقاته المتأخرة لدى النادى فى الفترة الأخيرة، قبل أن يتم تسويتها مع المجلس الجديد.

ووفقًا لهذا القرار، فإن مجلس إدارة نادى الزمالك، يحق له صرف واستقبال أى شيكات باسم النادي، بعد رفع الحجز عن الأرصدة بشكل رسمي.

وكان قد تم الحجز على أرصدة نادى الزمالك، خلال الفترة الماضية، قبل أن يأتى مجلس حسين لبيب الحالى إلى القلعة البيضاء.

يذكر أن ديون النادى وصلت إلى مليار و٥٢ مليون جنيه، منها ٧٣٧ للضرائب، و٢٣ مليونا للتأمينات الاجتماعية، و٥٧ مليونا للاعبى الكرة، وبالإضافة إلى دائنين مختلفين.

وأكد حسام المندوه، أمين صندوق الزمالك، نجاح مجلس الإدارة فى إعادة حسابات النادى بالبنوك، لاستقبال وصرف المبالغ بشكل طبيعي.

وقال المندوه: «مجلس الإدارة نجح فى حل أزمة الأرصدة بالبنوك، وتم رفع الحجز عن الأرصدة بنجاح».

وأوضح أن إدارة الزمالك تواصلت مع مسؤولى مصلحة الضرائب خلال الأيام الماضية، وتم دفع جزء من المستحقات المتأخرة، بعد مساعدات من رجال أعمال منتمين للفارس الأبيض.

ومن المنتظر أن يصرف مجلس إدارة الزمالك جزءا من مستحقات العاملين، وفرق الكرة وألعاب الصالات، خلال الأيام المقبلة.ويسعى مجلس إدارة نادى الزمالك إلى رفع إيقاف القيد عن الفريق الأول، لتدعيم صفوف الفريق خلال فترة الانتقالات المقبلة.

وكان قد أعلن مجلس إدارة نادى الزمالك برئاسة الكابتن حسين لبيب رفع الحجز بشكل رسمى عن أرصدة النادى المالية فى البنوك الحكومية والخاصة بعد الاتفاق مع مصلحة الضرائب بعد مفاوضات مضنية تمت على مدار الأسبوع الماضي، مع بدء سداد النادى بشكل رسمى للمبالغ المتفق عليها لجدولة المديونية.

ووجه مجلس إدارة النادى شكره للسيد وزير المالية الدكتور محمد معيط والسيد وزير الشباب والرياضة الدكتور أشرف صبحى والسيد الدكتور فايز الضباعنى رئيس مصلحة الضرائب المصرية والسيد على الغباشى رئيس مأمورية الدمغة والضرائب للتفتيش على المصالح الحكومية، وأحمد فؤاد الوطن المدير المالى السابق للنادي، على جهودهم خلال الفترة الماضية لإنهاء الازمة، وتمثل هذه الخطوة مرحلة جديدة فى إطار علاقة نادى الزمالك بكافة بمؤسسات الدولة التى تقوم على التفاهم والاحترام وإزالة أى مشاكل سابقة وكان ابرزها مديونيات الضرائب المستمرة منذ فترة طويلة ومجالس سابقة.

ويؤكد المجلس على أن إنهاء أزمة الحجز على أرصدة النادى كانت ضمن أولويات العمل منذ تسلم المجلس مقاليد إدارة النادى لما كانت تمثله تلك الأزمة من عثرة فى تعاملات النادى المالية على كافة الأصعدة.

ويسعى نادى الزمالك لبداية عهد جديد يتم خلاله تجاوز كل المشاكل التى عانى منها النادى فى السنوات الماضية، ويتطلع مجلس الإدارة الجديد لفرض الاستقرار فى مختلف النواحى حتى يساهم فى عودة النادى لسابق عهده.